



PROVISIONAL

A/PV.2325
20 December 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

سحضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والخامسة والعشرين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتفليقة (الجزائر)

— برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد [٩٨] :

(أ) تقرير اللجنة الثانية ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

— نظام مرتبات موظفي الامم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول والثاني)

[٨٢]

— الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ : تقرير اللجنة الخامسة [٧٣]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات

الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها

بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room IX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٢ ايار/مايو ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٧ ايار/مايو ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70533/A

- تعيين لملء منصب شاغر في عضوية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : البرقية المرسلة من فنزويلا [٢٣]
- اقرار تعيين المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي : مذكرة من الامين العام [٤٣ (د)]
- تعيينات معلقة اخرى
- الحالة في الشرق الاوسط [١١٠]
- تعليق الدورة التاسعة والعشرين

البند ٩٨ من جدول الاعمال

برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولى جديد

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/9952) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/9971) ؛

قام السيد لاسكارو (كولومبيا) ، مقرر اللجنة الثانية ، بعرض تقرير اللجنة (A/9952) ثم ذكر

مايلي :

السيد لاسكارو (كولومبيا) ، مقرر اللجنة الثانية (الكلمة بالاسبانية) : بصفتي
مقررا للجنة الثانية يشرفني ان اعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة بشأن البند ٩٨ ، "برنامج
العمل الخاص بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد " للنظر فيه واتخاذ قرار بشأنه . وهذا التقرير وارد
في الوثيقة A/9952 . وتتضمن الفقرة ١١ مشروع قرار عنوانه " تشغيل الصندوق الخاص " . وتوصي
الجمعية العامة بالموافقة عليه .

واود ان الفت نظر الجمعية العامة الى الفقرة . ١ من تقرير اللجنة ، وقد ورد به مايلي :
" . . . وفي الجلسة نفسها ، اتفق رأى اللجنة كما اقترح ذلك ممثل النرويج ، على
ان توصي اللجنة الجمعية ، بأن تقوم ، في الانتخاب الاول ، بانتخاب الدول الاعضاء في
اللجنة الخاصة المعنية بالبرنامج الخاص ، اعضاء في مجلس محافظي الصندوق الخاص " .
(A/9952 الفقرة ١٠)

وعلا بالمادة ٦٦ من النظام الداخلى ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعطي الكلمة لممثل مصر ، الذى يود ان يعلل تصويته

قبل التصويت .

السيد حسني (مصر) : شكرا سيدى الرئيس ، يود وفد بلادى ان يؤكد بالتسجيل

في محضر مناقشات الجمعية العامة ملاحظتيه اللتين سبق ان فصلهما امام اللجنة الثانية مساعا
الثلاثاء ، ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ عند مناقشة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالبرنامج الخاص

للجمعية العامة والمكلفة بمتابعة البرنامج الخاص بتقديم المساعدات العاجلة ومساعدات التنمية
للدول الاكثر تضررا ، طبقا للفصل العاشر من برنامج العمل ، الصادر عن الدورة السادسة الخاصة
للجمعية العامة .

وتتعلق الملحوظة الاولى بالملحق الثاني من تقرير اللجنة الخاصة الوارد بالمستند E/5590
بتاريخ ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ . وطبقا للقائمتين رقم ١ ، ٢ بالملحق الثاني من هذا التقرير ،
نجد ان الدول النامية هي التي قدمت القدر الاعظم من المساعدات الواردة بهاتين القائمتين ،
ان ساهمت الدول النامية بحوالي ٧٧ في المائة من المساعدات الحكومية المقدمة رسميا حتى
٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ .

حيث قدمت هذه الدول النامية مبلغ ٢٠٨٣ مليون دولار من جملة المساعدات البالغ مجموعها ٢٧٢٠ مليون دولار بالقائمة المذكورة . في حين لم تقدم الدول المتقدمة الا ما مجموعه ٦٣٧ مليون دولار ، اى ٢٣ في المائة فقط من مجموع المساعدات المقدمة في اطار القائمة رقم ١ . كما تعكس القائمة رقم ٢ صورة ماثلة ، حيث بلغ مجموع ما قدمته الدول النامية للحساب الخاص للسكرتير العام ، حتى ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ما يربو على ١٦٣ مليون دولار ، اى حوالي ٧٣ في المائة من جملة المساعدات المقدمة لهذا الحساب ، في حين لا تبلغ مساهمات الدول المتقدمة تحت هذا الحساب الا ما مجموعه ٦٠ مليون دولار ، اى ٢٧ في المائة فقط من مجموع المساهمات المقدمة للحساب الخاص للسكرتير العام .

ويلاحظ وفد بلادى ايضا ان ما هو حادث حاليا بالنسبة للبرنامج الخاص المنفذ طبقا لبرنامج العمل الصادر عن الدورة السادسة الخاصة في الجمعية العامة من حيث تحمل الدول النامية بالعبء الاكبر من المساعدات ، حادث ايضا بالنسبة للمساعدات الثنائية ، وحادث كذلك بالنسبة للمساهمات المقدمة لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي للتعمير والتنمية ، فقد اصبحت الدول النامية تتحمل في الواقع بالجزء الاعظم من المساعدات الثنائية ، والمساهمات المتعددة الاطراف .

ويشيد وفد بلادى بهذا الموقف من جانب الدول النامية تضامنا مع شقيقاتها الاخرى من دول العالم الثالث .

ويلاحظ وفد بلادى ايضا ان بعض الدول المتقدمة ، وخاصة الدول الاكثر غنى وثروة بينها ، واعلاها متوسطا لدخل الفرد ، تسعى حاليا الى التنصل من التزامها بتقديم نسبة متزايدة من اجمالي الناتج القومي فيها الى الدول النامية ، داعية الى تحميل هذا الالتزام على الدول النامية نفسها .

ان ما يحدث حاليا ، سيدى الرئيس ، هو ان بعض الدول المتقدمة ، وخاصة اعظم هذه الدول قدرة وتقدما ، واكثرها غنى ، يسعى حاليا الى الانسحاب تدريجيا من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمساعدات التنمية ، ويعمل على التنصل منها ، قانعا بمحاولة نقل هذا الالتزام الى الدول النامية ، التي اصبحت بعضها الان يقدم نسبة تتراوح بين ٦ في المائة و ٨ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للمساعدات الحكومية الرسمية ، من اجل التنمية . ويؤكد ذلك حجم المساعدات الرسمية التي تقدمها

ايران او الكويت او المملكة العربية السعودية او العراق او دولة الامارات العربية المتحدة او الجزائر او ليبيا او فنزويلا ، وغيرها من الدول النامية ، في حين يتراوح ما تقدمه اغلبية الدول المتقدمة بهذا الصدد ، بين اقل من ٢٥.٠ في المائة الى ٥٠.٠ في المائة ، اى نصف من ١ في المائة من اجمالي ناتجها القومي . وعلى الدول المتقدمة ان تقدر ان عدم تنفيذها للالتزامات التي نصت عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية ، سواء بالنسبة لمساعدات التنمية او اهداف الاستراتيجية الاخرى ، هو المسؤول الاول عن تدهور الاوضاع الاقتصادية الدولية في وقتنا الحاضر .

وقد القى السيد روبرت مكنمارا ، مدير البنك الدولي للتعمير والتنمية خطابا امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، تعرض فيه للموقف السلبي الذى تتخذه الدول الصناعية المتقدمة من التزاماتها الخاصة بمساعدات التنمية . وقد ارفق السيد مكنمارا بخطابه جدولا ، يوضح ان مجموع المساعدات الرسمية التي تقدمها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم اغنى دول العالم ، قد انخفضت تدريجيا من ٥٢.٠ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٤٤.٠ في المائة عام ١٩٦٥ الى ٣٤.٠ في المائة عام ١٩٧٢ الى ٣٠.٠ في المائة فقط عام ١٩٧٣ . ولعلنا نقارن هذا الرقم المتدهور بما نصت عليه اهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية .

وكان هذا الانخفاض المضطرب ، سيدى الرئيس ، مستمرا طبقا لما سجلته الاحصائيات ، بين عام ١٩٦٠ و ١٩٧٣ ، اى قبل رفع اسعار البترول الى مستوى اقرب الى مستوى اسعار صادرات الدول الصناعية . وبمعنى آخر ، فان الاحصائيات السابق اقتباسها واضحة في تأكيد ان الموقف السلبي من جانب اغنى الدول المتقدمة مستمر منذ عام ١٩٦٠ ، وحادث وواقع قبل ذلك الرفع فسي اسعار البترول ، الذى تحتج به بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وتتخذ ذريعة واهية للتوصل من التزاماتها وللتخلي عن مسؤولياتها .

ان وفد بلادى ليناشد ذلك البعض من الدول المتقدمة الصناعية ، التي تخلفت عن تنفيذ التزاماتها تجاه مساعدات التنمية ، ان تبديل الموقف الذى اتخذته منذ عام ١٩٦٠ حتى الان ، وان تبدأ في المساهمة بفعالية وبجدية في تحقيق اهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية ، واهداف الاعلان الاقتصادي ، وبرنامج العمل الصادرين عن الدورة السادسة للجمعية العامة ، في بناء مجتمع دولي جديد ، على اساس التعاون الدولي ، والتكافل الجماعي .

كما لا يفوت وفد بلادي ، ان ينتهز هذه الفرصة ليعبي الدول الصناعية المتقدمة التي تتجه
حيثا ، نحو تحقيق الاهداف . ولكن ذلك يقتصر على بعض هذه الدول فقط . ويخص وفد بلادي
بالذكر ، فيما يتعلق بمساعدات التنمية دول الشمال ، بما فيها الدول الاسكندنافية وفنلندا ، ويخص
بالذكر ايضا نيوزييلندا ، وكندا ، واستراليا التي تعمل باخلاص نحو تحقيق هدف مساعدات التنمية
طبقا لاستراتيجية العقد الثاني للتنمية .

تلك ، سيدى الرئيس ، كانت الملاحظة الاولى . اما الملاحظة الثانية ، فهي تتعلق بعدم
ادراج جمهورية مصر العربية على قائمة الدول الاكثر تضررا . ان مصر كدولة يقل متوسط دخل الفرد
فيها عن ٢٠٠ دولار سنويا ويقدر صافي العجز في ميزان مدفوعاتها لعام ١٩٧٤ بحوالي ٧٥٣ مليون
دولار ، او ما يعادل ٢٤ في المائة من قيمة الواردات المصرية لعام ١٩٧٤ .

كما يقدر صافي العجز في ميزان المدفوعات المصري لعام ١٩٧٥ بحوالي ٣٧٧٥ مليون دولار ، او ما يعادل ٣٤ في المائة من قيمة الواردات لعام ١٩٧٥ ؛
ويجب ان تدرج مصر لذلك وعلى الفور بقائمة الدول الاكثر تضررا . تلك هي احصائيات ميزان المدفوعات المصري ومتوسط دخل الفرد التي تأخذها سكرتارية برنامج العمليات الطارئة في الاعتبار عند تحديد الدول المدرجة بقائمة الدول الاكثر تضررا .

فضلا عن انطباق معيار اضافي هام على مصر ، وهو ، ان مصر دولة تعرضت للعدوان والاحتلال الاجنبي ، طبقا لما نصت عليه الفقرة (ج) من الفصل العاشر من برنامج العمل الصادر عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة في تحديد الدول الاكثر تضررا . ومع ذلك ، فان سكرتارية برنامج الطوارئ لم تدرج مصر حتى الان بقائمة الدول الاكثر تضررا .

ان وفد مصر لوائح بأن السكرتارية ستأخذ تلك العوامل كلها ، والسابق ان ابلغها السيد الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية الى صاحب السعادة الدكتور راؤول بربيش ، في الاعتبار ، وان تبادل هذه السكرتارية تبعا لذلك الى ادراج مصر بقائمة الدول الاكثر تضررا . ونظرا لأن هذه هي ثالث مرة يثير فيها وفد بلادى هذا الموضوع في الاجتماعات العامة للأمم المتحدة ، فان الوفد المصري ليرجو مخلصا الا يضطر الى اثارته من جديد .

ختاما ، فان وفد بلادى يود ان تقرن موافقته على مشروع القرار المعروض علينا بملحوظية عالية سواء بالنسبة لدور الدول الصناعية المتقدمة في تمويل البرنامج الخاص ومساعدات التنمية بصفة عامة او بالنسبة لادراج مصر بقائمة الدول الاكثر تضررا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نتخذ الان قرارا بالنسبة لمشروع القرار الذى توصي به اللجنة الثانية في الفقرة الحادية عشرة من تقريرها (A/9952) . وتقرير اللجنة الخامسة عن الاثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا قد ورد في الوثيقة A/9976 واود ان اجذب نظر الجمعية الى ان اللجنة الثانية قد وافقت على مشروع القرار دون التصويت عليه . فهل اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اتباع نفس هذا الاجراء ؟

اقر مشروع القرار [القرار ٣٣٥٦ (٥ - ٢٩)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وسوف ندرس الان مسألة انتخاب اعضاء مجلس محافظي الصندوق الخاص .

ووفقا للفقرة (١) من المادة الثالثة من القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة لتوها قـمـررت الجمعية العامة ان يكون مجلس محافظي الصندوق الخاص :

” . . . مكونا من ممثلي ستة وثلاثين عضوا من اعضاء الامم المتحدة او الاعضاء فـمـي الوكالات المتخصصة ، او في اللجنة الدولية للطاقة الذرية ، الذين تنتخبهم الجمعية العامة ، على ان يؤخذ في الاعتبار ، في جملة امور ، بضرورة احداث توازن بين تمثيل الدول المتبرعة والدول المستفيدة ” .

وفي هذا الصدد ، اود ان الفت نظرا لعضاء الجمعية العامة ، للتوصية الواردة في الفقرة العاشرة من تقرير اللجنة الثانية A/9976 وتقول فيه ان على الجمعية ان تنتخب الدول الاعضاء فـمـي اللجنة الخاصة المعنية بالبرنامج الخاص اعضاء في مجلس محافظي الصندوق الخاص . وممثلا الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية قد طلبا الادلاء ببيانين في هذا الصدد . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف اعطي الكلمة اولا لممثل الولايات المتحدة الامريكية .

السيد فرجسون (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اود اولا ان انتهز هذه الفرصة ، لكي اعبر نيابة عن وفد بلادى ، عن شكرنا الخالص وتقديرنا وامتناننا لكـمـم ، ياسيدى الرئيس ، وللأمانة العامة ، ولكل الوفود التي كانت متفهمة للمشاورات المتعلقة ببعض المشكلات التي اثيرت مؤخرا حول هذا الموضوع .

ومشروع القرار الذى وافقنا عليه توا ، في الوثيقة A/9952 يقضي بانشاء صندوق خاص دعـت اليه الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة في القسم العاشر من القرار ٣٢٠٢ (١٥ - ٦) المتخذ في اول ايار/مايو ١٩٧٤ .

وفي تلك الدورة الاستثنائية اعرب وفد بلادى مرارا وتكرارا عن شكوكه بشأن استطاعة الصندوق الخاص الاستجابة للاحتياجات الملحة للبلدان الاشد تأثرا بالاختلالات الاقتصادية والتي تعزى من وجهة نظرنا لزيادات مفاجئة وضخمة في اسعار البترول . وعرضنا رأينا في ذلك الوقت وقلنا بـمـأن

بأن الوقت مهم جدا في الاستجابة لهذا الموقف الطارئ . بيد ان اسرع طريقة للاستجابة للاحتياجات التي لا شك فيها هو وضع خطة ثابتة تستفيد من قنوات المساعدة القائمة والمؤسسات القائمة . ومرة اخرى للأسف نجد ان آراء حكومتي لم يؤخذ بها ولم تنعكس في الاجراءات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية السادسة .

ورغم شعورنا بخيبة الامل ازاء هذه النتيجة ، وقد اعربنا عن ذلك الشعور مرارا في الدورة الاستثنائية نفسها ، وفي دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي جلسات ومشاورات اللجنة الثانية ، فاننا قبلنا برأى الاغلبية .

ان حكومة بلادي تفي بالتزاماتها كعضو في هذه المنظمة بجدية . وبهذه الروح شاركنا في عمل اللجنة الخاصة لانشاء الصندوق الخاص . وبالتالي ، ومع الاسف العميق ، قبلنا باقرار القرار المعروض علينا الان .

وبالرغم من الآراء القوية لحكومة بلادى فيما يتعلق بنظام اقتصادى عالمى جديد ، فليس لدينا الرغبة فى تعطيل عمل الصندوق الخاص ، او عمل اى جهاز آخر تابع للأمم المتحدة ؛ وبالنسبة للدول الغنية حديثا ، والتي لا توجد لديها انماط مستقرة ومؤسسات ثابتة لتقديم المساعدة فى حالات الطوارئ ، فالصندوق الخاص يمكن ان يثبت ان له جاذبية خاصة ، ومع ذلك ، بالنسبة للولايات المتحدة سوف نكون ثابتين فى آرائنا ومواقفنا فيما يتعلق بأكثر الاساليب فاعلية للاستجابة لما تواجهه البلاد الاشد تأثرا من محن ، ولم نعتقد فى مايو الماضى ان ثمة حاجة لهذه المؤسسة الجديدة او انها يمكن ان تكون وسيلة مجددة لتقديم مثل هذه المساعدة ، ولا نعتقد فى ذلك اليوم أيضا ، ولا نعتقد اليوم ان ثمة جدوى من هذا الجهاز ، وبالتالى ، وكما اوضحنا من قبل ، فان حكومة بلادى لن تشترك فى هذا الصندوق الخاص لأننا نعتقد انه يعد تكرار لتسهيلات موجودة بالفعل ومتاحة لهذا الغرض بعينه .

اود الان ان انتقل بصفة خاصة الى الفقرة العاشرة من الوثيقة A/9952 ، حيث اوصت اللجنة الثانية انه ينبغى على الجمعية العامة فى اول انتخاب لأعضاء مجلس محافظى الصندوق الخاص ان تنتخب الدول التي كانت اعضاء فى اللجنة الخاصة المعنية بالبرنامج الخاص اعضاء فى مجلس محافظى الصندوق الخاص ، وبالرغم من ان حكومة بلادى كانت عضوا فى اللجنة الخاصة ، وشاركت فى مداولاتها ، واذعت للقرار الذى صدر عن هذه اللجنة ، ومع ذلك ، ولكل الاسباب التي ابديتها ، والناجمة من الدورة الخاصة ، لن نرشح انفسنا لكي نصبح عضوا فى مجلس المحافظين ، ومجلس المحافظين هذا يجب ان يتكون من اولئك الذين يتوقع منهم ان يقدموا مساعدة او يتلقوا مساعدة من الصندوق الخاص ، ولسنا نود خلق انطباع عن طريق مشاركتنا فى المجلس ، بأن تأييد الولايات المتحدة محتمل ؛ وعزوفنا عن الانتخاب فى عضوية المجلس ، اجراء ينسجم ، من وجهة نظرنا مع آرائنا التي اعرينا عنها ، كما ينسجم مع مقاصدنا .

وفى الختام ، يجب ان نلاحظ ايضا ان التكلفة المقترحة للإدارة والموظفين انما تبدوا الان مرتفعة بلا مبرر بالنسبة لمؤسسة ليست احتمالات جلبها لموارد ذات قيمة احتمالات واضحة ، ونشعر كما تكهننا فى ايار/مايو الماضى وفى تموز/يوليو الماضى ، ان الوظيفة الاساسية لهذا الصندوق قد تتحول لسوء الحظ الى مجرد كونها طبقة اخرى من البيروقراطية تقع بين الراغبين فى المساعدة ومن يكونون فى حاجة ملحة للمساعدة .

السيد نيوفيلدت (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : حين انضمنا للجنة الخاصة المعنية بالصندوق الخاص ، اوضح وفد بلادى ان جمهورية المانيا الاتحادية لــــم تعتمزم الاسهام في الصندوق ، ولكنها تفضل ان تقدم المساعدة للبلاد الاشد تأثرا بالوسائل المتوفرة حاليا . وخلال المداولات التي دارت حول هذا الموضوع في اللجنة الثانية ، وافقنا على اجراء تحويل اللجنة الخاصة الى مجلس محافظين ، لأن هذا التحول وحده لا يعطي الانطباع باننا غيرنا موقفنا ، ولسوء الحظ نجد انفسنا الان في حالة مختلفة ، فالانتخاب الرسمي لأعضاء المجلس والكلمة التي استمعنا اليها توا قد يعطيان انطباعا بأن قبول العضوية في المجلس قد يتضمن التزاما بالمساهمة في الصندوق ، وحيث ان موقف حكومة بلادى لا يتغير في هذا المقام ، اود ان اعلن ان جمهورية المانيا الاتحادية لا ترشح نفسها للانتخاب في مجلس محافظي الصندوق الخاص ، واود ان اؤكد ان هذا الموقف مبني على اعتبارات تتعلق بالميزانية ليس لها اية علاقة بالسياسة ، وعلاوة على ذلك اود ان اؤكد ان هذا القرار لا يجب ان يفسر على انه يعني ان اهتمام حكومة بلادى في المساعدة الدولية قد تناقص ؛ فعلى العكس من ذلك ، قررت حكومة بلادى ان تزيد الاعتمادات الخاصة بالتعاون مع البلاد النامية في ميادين التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعطي الكلمة الان لممثل المكسيك الذي سيتحدث امام

الجمعية العامة الان باسم مجموعة ال ٧٧ .

السيد جارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : بصفتي رئيسا لمجموعة

ال ٧٧ ، اجد من واجبي ان اعرب للجمعية العامة عن رد فعل الدول النامية ازاء القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية ، ذلك القرار الذي ظهر من بيانسي ممثليهما ، وهو قرار عدم الاشتراك في مجلس محافظي الصندوق الخاص الذي انشأته الجمعية العامة وفقا للقرار ٣٢٠٢ (د - ٦) ، بتاريخ اول ايار/مايو من عام ١٩٧٤ .

ان اعلان هذا القرار قد سبب لنا دهشة كبيرة وخيبة امل ، ومع ذلك ، عندما نعرب هكذا على الملأ مشاعرنا ، نتصرف دون مراة ، وما زال يحدوننا بعض الامل في ان تغير الدول التي اعلنت عن عدم اشتراكها سوف تغير موقفها في المستقبل القريب .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : نظرا للتوصية الواردة في الفقرة رقم ١٠ من تقرير اللجنة الثانية A/9952 ، وفي ضوء البيانات التي استمعنا اليها من مندوب الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمكسيك التي تحدثت باسم مجموعة ال ٧٧ ، ووفقا لما يمثل الرغبة العامة للجمعية اود ان اقترح ان تقوم الجمعية العامة باختيار الاعضاء التالي اسماؤهم اعضاء في مجلس محافظي الصندوق الخاص بالقائمة ، حسب الترتيب الابددي ، الاسماء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، استراليا ، أورزغواي ، ايران ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، زائير ، سرى لانكا ، سوازيلند ، السودان ، الصولال ، غيانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، كوستاريكا ، الكويت ، مدغشقر ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ، الترويج ، نيبال ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، اليابان ، يوغوسلافيا .

هل يمكنني ان اقترح ، مرة اخرى ، وفقا لما اشعر بأنه رغبة الوفود بصفة عامة ان تقوم الجمعية العامة بتفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي باختيار عضوين في مجلس محافظي الصندوق الخاص ، وذلك بانتقائهما من بين الدول التي تشكل مجموعة دول اوربا الغربية والدول الاخرى ، وبذلك يصبح عدد اعضاء مجلس المحافظين ٣٦ وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة .
 فاذا لم يكن هناك اى اعتراض فسوف اعتبر ان الامر قد تقرر على هذا النحو .
تقرر ذلك ان .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وتنظر الجمعية العامة الان في مدة عضوية اعضاء مجلس المحافظين . والفقرة ٢ من المادة ٣ من القرار ، تنص على انه " من بين الاعضاء الذين يتم اختيارهم في الانتخاب الاول تنتهي ولاية الثلث منهم بعد فترة عام ، وولاية ثلث آخر تنتهي بعد عامين " .
 وفيما يتعلق بالاجراء الذي سوف يتبع لاختيار الاعضاء الاثنى عشر ، الذين سوف تكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات ، والاعضاء الاثنى عشر الذين سوف تكون مدة عضويتهم سنتين ، والاثنى عشر عضوا الذين سوف تكون مدة عضويتهم عام واحد ، اود ان اذكّر اعضاء الجمعية ان اجراء سحب القرعة على الاسماء قد تم استخدامه في حالات مماثلة ، في اجهزة اخرى تابعة للامم المتحدة ، وعلى ذلك

فانني اقترح ان تقوم الجمعية باتباع اجراء سحب القرعة لاختيار الاعضاء الذين سوف تكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات وستين وسنة واحدة على التوالي .

بعد التشاور مع رؤساء المجموعات الاقليمية المختلفة ، تقرر توزيع المقاعد على النحو التالي :
 من ال ٩ دول الذين تم انتخابهم من افريقيا سوف تكون مدة العضوية ل ٣ اعضاء ثلاث سنوات ، ولثلاثة آخرين سنتين ، ولثلاثة آخرين سنة واحدة على التوالي ؛ ومن ال ٨ دول من آسيا سوف تكون مدة عضوية ثلاث دول وثلاثة اعوام ، وثلاث دول اخرى سنتين ، ودولتين سنة واحدة ؛ ومن الثلاث دول التي تم انتخابها من اوربا الشرقية ، فان عضوا واحدا سوف تكون مدة عضوية عضو واحد ثلاث سنوات وعضو آخر سنتين والثالث سنة واحدة ؛ ومن السبع دول التي تم انتخابها من امريكا اللاتينية ، سوف تكون مدة العضوية لعضوين منها ثلاث سنوات ، ولعضوين آخرين سنتين ، ولثلاثة اعضاء سنة واحدة ، ومن التسع دول التي تم انتخابها من مجموعة دول اوربا الغربية ودول اخرى ، سوف تكون مدة العضوية بالنسبة لثلاثة اعضاء ولاية ثلاث سنوات ، ولثلاثة آخرين سنتين ، ولثلاثة آخرين سنة واحدة .
 وفي حالة الدول التي يجب ان يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتخابها ضمن مجموعة الدول الغربية ودول اخرى ، فهناك موضعان مكتوب عليهما أ ، و ب يمثلان الدولتين اللتين سوف يتم انتخابهما عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، سوف تضافا لغيرهما عند اجراء سحب القرعة والموضح أ يهـ ل الدولة المطلوب اختيارها والتي يجيء اسمها اولا حسب الترتيب الابجدي الانكليزي ، واللوحة ب سوف تمثل الدولة الاخرى المطلوب اختيارها .

هل يستطيع ان اعتبر الان ان الجمعية العامة تقبل هذا التوزيع ، وكذلك الاجراء الذي

وصفته توا ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وانتقل الان الى سحب القرعة .

ونتائج السحب كالاتي : الاثنى عشرة دولة التي اختيرت لعضوية مجلس محافظي الصندوق الخاص لمدة ثلاث سنوات هي : الارجننتين ، باراغواى ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، زائير ، سرى لانكا ، الفلبين ، نيجيريا ، الهند ، والبلد (أ) والبلد (ب) ؛ والاثنى عشرة دولة التي اختيرت لمدة سنتين هي : استراليا ، اوروغواى ، ايران ، البرازيل ، تشاد ، الجمهورية العربية السورية ، سوازيلند ، الكويت ، مدغشقر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، يوغوسلافيا ؛ والاثنى عشرة دولة التي اختيرت لسنة واحدة هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باكستان ، السودان ، الصومال ، غيانا ، فرنسا ، فنزويلا ، فولتا العليا ، كوستاريكا ، النرويج ، نيبال ، اليابان .

اعطي الكلمة الان للوفود التي اعربت عن رغبتها في شرح مواقفها بشأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة .

السيد تشيرنج (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد مملكة بوتان يسعد به ان مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الثانية الوثيقة A/9952 قد تمت الموافقة عليه ون تصويت من قبل الجمعية العامة . وفي رأى وفد بلادى ان هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة يؤكد بوضوح الحاجة الملحة الى تنفيذ البرنامج الخاص .

ووفد بلادى قد طلب الكلمة لكي يعبر عن قلقه لأن بعض البلاد المستحقة لم تدرج بعد فسي قائمة اشد البلاد تأثراً بالأزمة الاقتصادية الحالية . وفي القرار ٣٢٠٢ (د - ٦) الذى أنشئ الصندوق الخاص بموجبه ، قد وضع معايير معينة ، ويأمل وفد بلادى ان بلدا اقل نموا وغير ساحلي مثل بوتان سوف يضمن عند وضع اللمسات النهائية على قائمة البلاد الاشد تأثراً . وسوف يتم ذلك يأخذ المعايير الواردة في قرار الدورة الاستثنائية في الاعتبار .

ومع ذلك ، لاحظنا من بيان الممثل الخاص للامين العام الذى ادلى به في اللجنة الثانية ان بلادا اخرى سوف تضاف الى القائمة في المستقبل ، ولذلك نأمل في ايلاء المراعاة اللازمة لحالة بوتان . ونجد ان احدث التطورات بشأن موضوع البرنامج الخاص لم تكن مشجعة ، ولكننا نود ان نعبر عن املنا في ان تقوم الدول المتبرعة المحتملة والدول القادرة على المساعدة باعادة النظر في موقفها كيما ينجح البرنامج الخاص لصالح السلام والرخاء للجميع .

السيد ميتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان موقف الاتحاد السوفياتي حول تقديم المعونة للبلاد الاكثر تضررا وكذلك بالنسبة للقرار المعني بهيكل وسير العمل في الصندوق الخاص الذى انشئ بمقتضى القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة حول المواد الاولية والتنمية الوثيقة A/9952 ، قد عرضه بالتفصيل مختلف ممثلي الاتحاد السوفياتي في اللجنة الخاصة المعنية بالبرنامج الخاص بالمساعدة للبلاد الاكثر تضررا ، وكذلك اثناء الاجتماع الوزارى الذى عقد في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ وخلال الكلمات التي القيت امام اللجنة الثانية اثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ويود وفد الاتحاد السوفياتي ان يؤكد هذا الموقف .

وبالنسبة للقرار الذى صدر عن الجمعية العامة بتحويل اللجنة الخاصة المعنية بالبرنامج الخاص، بتكوينها الحالي ، الى مجلس محافظي الصندوق الخاص ، فاننا نعلن ان امكان مشاركة الاتحاد السوفياتي في هذا المجلس لا يعني ان تغييرا ما قد حدث في موقفنا فيما يتعلق بتبرعاتنا للصندوق الخاص .

وبشأن هذه المسألة وكذا بالنسبة لموافقة الاتحاد السوفياتي على المشاركة في مجلس الاغذية العالمي ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يود ان يؤكد ما يلي . ان الاتحاد السوفياتي ، كما تعلمون يقدم مساعدة اقتصادية كبيرة الى البلاد النامية ، وننوى مواصلة تقديم هذه المعونة . ويتقدم مساعداتنا في حدود امكانياتنا ، فان الاتحاد السوفياتي سوف يواصل متابعة اشكال واساليب التعاون التي تتفق بصورة افضل مع نظامه الاقتصادي ، وهي اشكال واساليب اثبتت فاعليتها .

السيد كونسالفي (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : يشعر وفد فنزويلا انه عليه ان يطرح آرائه ، وان كانت مختصرة ، فيما يتعلق بهذا البند . وسوف تكون موجزة لأننا نمر بالفعل باللحظات الاخيرة من الجمعية العامة .

وبلادى تعلق اهمية كبيرة على الصندوق الخاص الذى تقرر انشاؤه في ايار/مايو ١٩٧٤ من الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة .

والانشاء المؤسسي لهذا الصندوق وورد في الوثيقة A/9952 . وتدر ك فنزويلا مسؤولياتها على ضوء الحالة العالمية الراهنة ، وكانت من بين اولى الدول التي قدمت دعما ماليا لعمليات الطوارئ . ان بلادى قد اعلنت ان مساهمتها سوف تقارب من مائة مليون دولار . وقد قدمنا بالفعل ٥٠ مليون دولار من هذه الاموال ووضع ٣٠ مليون في الحساب الخاص بهذه العمليات واخذ ٢٠ مليون شكل قروض ثنائية لاثنين من بلدان الاقليم . وقد منحت تلك القروض بشروط ميسرة . وعلاوة على ذلك اود ان اشير في هذه المرحلة الى الاتفاقيات التي تمت في الاونة الاخيرة بين فنزويلا وبين باقي دول امريكا اللاتينية على اساس من التضامن الدولي الذى اشير اليه كثيرا داخل الامم المتحدة وخارجها . وهذا المبدأ يجب ان يترجم الى واقع في الظروف الراهنة . وتأسف فنزويلا ان تشير الى انه بالرغم من المجهودات الحميدة للامين العام وممثله الخاص السيد راؤول بربيش ، فان عمليات الطوارئ لم تعمل بالصورة الفعالة بالقدر الكاف ، فبعض الدول المتقدمة النمو قد اتخذت موقف الانتظار او موقفا سلبيا فيما يتعلق بالصندوق الخاص وامتنعت ليس فقط عن المساهمة بل عن الاشتراك في مجلس المحافظين . واننا نأسف لهذا الموقف لأن التضامن الدولي وقت الطوارئ يجب ان يظل قائما بغض النظر عن اية اعتبارات سياسية .

واخيرا اود ان اؤكد ان فنزويلا ليست دولة غنية جديدة ، بل انها تقدم المساهمات لعمليات الطوارئ بالرغم من انها تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة . وبالرغم من اننا قمنا باستغلال البترول منذ ٥٠ عاما ، فاننا وصلنا الان فقط الى المراحل الاولى في الانماء . فاذا كان لنا ان نقبل بتعاريف ، نقول ان بلادنا بلاد غنية قديمة لأن النفط كان موجودا في ارض فنزويلا منذ ملايين السنين . ونقدم هذه التبرعات لأننا ، كما قلت من قبل ، ندر ك مسؤولياتنا والتزاماتنا ، تلك المسؤوليات التي يجب ان نتحملها كعضو في المجتمع الدولي .

السيد ماكينزى (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : قلت بالأمس من هذه

المنصة ، في مناسبة أخرى ، ان وفدى أعرب عن أسفه لأن الاتجاه نحو اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه بعد مشقة في اللجنة قد أعيد فتحه في الجلسة العامة . وهذا بالطبع لازل هو موقفنا اليوم . وهكذا ، ففي ضوء البيانات التي التي بها من هذه المنصة ، هذا المساء ، قيل التصويت فيما يتعلق بتشكيل مجلس محافظي الصندوق الخاص ، اود أن أوضح موقف وفدى . ان وفد المملكة

المتحدة ، في تأكيده من جديد لرغبته في الاشتراك في عضوية المجلس كما طلب ذلك ، يود ان يوضح ايضا ، كما فعلنا ذلك في اللجنة ، ان هذا الاشتراك لا يعني اى التزام من قبل حكومتي بتقديم اية تبرعات مالية خاصة في هذا الصندوق . اننا نقيم رغبتنا في التعاون على حقيقتين : اولهما ان مجلس المحافظين لن يقوم فحسب بادارة الصندوق ، بل انه يتحمل مسؤوليات كبيرة طبقا للمادة الاولى من القرار الذى وافقنا عليه توا ، بحيث يكون " جهازا مركزيا للمراقبة " على التدفقات العامة للمعونة . والمملكة المتحدة ، ثانيا ، تشارك بالفعل في المساعدات التي تقدم من قبل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لأشد البلدان تأثرا .

السيد موانفا فوهونغا (اوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : يسر اوغندا ان تلحظ ان القرار الوارد في الوثيقة ٨/9952 قد تمت الموافقة عليه باتفاق الرأى . وفي هذا الصدد ، تفهم اوغندا الفقرة الثانية من المادة السادسة والتي تقول " يستعرض مجلس المحافظين على فترات دورية اهلية المستفيدين المحتملين ، عدا اقل البلدان نموا بين البلدان النامية والبلاد غير الساحلية " على انها تعني ان اوغندا وهي دولة غير ساحلية من بين اقل البلدان نموا بين البلدان النامية وبين البلدان غير الساحلية ، سوف تضم آليا الى هذه القائمة .

وآمل ، بعد الموافقة على هذا القرار ، ان يأخذ المعنيون بتنقيح القائمة في اعتبارهم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انتهت الجمعية من دراسة البند ٩٨ من جدول الاعمال

البند ٨٢ من جدول الاعمال

نظام مرتبات الامم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول والجزء الثاني) (A/9981 and Add.1)

السيد عثمان (مصر) (الكلمة بالانكليزية) ، مقرر اللجنة الخامسة - قام بعرض تقرير اللجنة (الجزءان الأول والثاني A/9981 و Add.1) ثم ذكر مايلي .

السيد عثمان (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ان اقدم الى الجمعية العامة ، الجزءان الاول والثاني من تقرير اللجنة الخامسة حول البند ٨٢ من جدول الاعمال ، بعنوان " نظام مرتبات الامم المتحدة " .

في الجزء الأول من هذا التقرير الوارد في الوثيقة (A/9981) ، الفقرة ٧٤ ، اوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرار الأول حول لجنة الخدمة المدنية الدولية .

ومشروع القرار هذا يضم ملحقا بمشروع النظام الاساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية .

اما مشروع القرار الثاني الذي اوصت به اللجنة الخامسة الجمعية العامة فهو وارد بالصفحتين

١٠ و ١١ من النص العربي للوثيقة A/9981 ، ويتعلق بمرتبات وتعويضات موظفي الفئة الفنية وما فوقها ، ويضم في الملحق التعديلات التي ادخلت على النظام الاساسي لموظفي الامم المتحدة .

ويتناول الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة حول هذا البند (A/9981/Add.1) تعيين

اعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية ، وفي هذا الصدد ، اود ان استرعي انتباه الجمعية الى

الوثيقة A/9981 وقد اقترح الامين العام بخصوصها تغييرا في قائمة المرشحين المقترحين لعضوية لجنة الخدمة ورد في الوثيقة A/9981/Add.1 وفي الفقرة الاولى من هذه الوثيقة ، تحيل اللجنة الخامسة الى الجمعية العامة مسألة تعيين لجنة الخدمة المدنية الدولية .

السيد راحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : في اكثر من مرة اتيححت لنا الفرصة

للتعبير عن رأينا في انه اذا ما شاءت منظماتنا ان تدعم دورها واستعادة سلطتها وتقوية نفوذها ، يكون من الضروري لها ان تتكيف مع العالم الجديد الذي نعيش فيه ، والذي ليس هو العالم الذي فيه ومن اجله انشئت .

كذلك اتاحت لنا الفرصة للتعبير عن اقتناعنا بأن اجهزة الامانة العامة وموظفوها ، الذين هم مصدر الحياة لكل منظمنا ، ينبغي ان يلعبوا دورا هاما ، ان لم يكن حاسما ، في هذا التكيف . ويفسر ذلك الاهتمام الخاص الذي نعلقه على انشاء لجنة للخدمة المدنية الدولية . وقد تابعنا المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع ولدينا الان مشروع نظام اساسي لهذه اللجنة ، وهو وارد في تقرير اللجنة الخامسة ، وكذا الوثيقة - A/9981/Add.1 - وتحتوى على بعض الاقتراحات التي عرضها الامين العام على الجمعية العامة للموافقة عليها . وسوف تقتصر كلمتي على بعض الملاحظات الموجزة حول هاتين الوثيقتين .

اولا ، فيما يتعلق بالاقتراحات المعروضة علينا نلاحظ ان هناك مكانا خاصا في تكوين اللجنة قد خصص للأعضاء الدائمين في مجلس الامن . ونحن نعتقد انه ما من سبب يجعلنا نمح وجبـودا اوتوماتيكيا للأعضاء الدائمين في مجلس الامن . فالمميزات التي يتمتعون بها لها اثرها القانوني بالنسبة للمساءل التي تتعلق مباشرة بالحفاظ على السلام والامن الدوليين دون غيرها . ويبدو لي ان هذا هو التفسير العام لأحكام الميثاق التي تمنح اولئك الاعضاء الدائمين وضعاً متميزاً داخل هذه المنظمة . لذا ، فنحن نأمل ، عند اعادة تعيين اعضاء في هذه اللجنة ، الا يؤخذ في الاعتبار المركز الخاص لأعضاء مجلس الامن الدائمين .

والملاحظة الثانية ، التي اود ان اقدمها حول تشكيل هذه اللجنة ، هو ان هذا التشكيل لا يأخذ في الاعتبار اطلاقا التوزيع العادل على المستوى الجغرافي . ونحن لا نود اعادة فتح هذه القائمة التي عرضت بالفعل ، ولكننا نود ان يتم ، في اعادة تعيين اعضاء في اللجنة ، اصلاح هذا الخطأ بصورة تدريجية . ونأمل ، بصفة خاصة ، عند احلال اى عضو من هذه المنظمة محل عضو آخر ، ان يكون مفهوما الا يحل محل العضو عضو آخر من نفس المنطقة الجغرافية .

ومن الواضح ان الاعتبارات التي تتعلق بالتوزيع الجغرافي ليست الأهم في رأينا ، وانه فسي الاختيار الذى يجريه الامين العام ، يجب ان يأخذ في الاعتبار ، العوامل الخاصة بالكفاءة فسي المقام الاول . ونحن نعرف انه عندما اراد الامين العام تشكيل هذه اللجنة اضطر الى استبعاد عدد من المرشحين ذوى الكفاءة الممتازة لسبب واحد وهو ان مشروع اللائحة كان ينص على ان تشكل هذه اللجنة فقط من ثلاثة عشر عضوا . ونحن نعتقد ان هذا وضع مؤسف . ولذلك فان وفدى يود ان يقترح رسميا ادخال تعديل على المادة الثانية من الباب الثاني في مشروع اللائحة هذا فيحل محل رقم ١٣ رقم ١٥ . وبالطبع فان هذا التعديل لن يترتب عليه اية اثار مالية ؛ وفي ضوء مناقشاتي مع الوفود الاخرى قبل ان آتي الى هذه المنصة اعتقد ان هذا التعديل لن يعترض عليه ، وآمل ان يوافق على هذا التعديل باتفاق الرأى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والان اعطي الكلمة للأعضاء لمن اعربوا عن رغبتهم فسي تعليل التصويت قبل التصويت بخصوص مشروعات القرارات الثلاث التي اوصت بها اللجنة الخامسة فسي الجزء الاول من تقريرها .

السيد ديب غوميز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : انه ليسعدني ان اعلن امام الجمعية العامة ان حكومة الجمهورية الدومينيكية ، بعد اعادة النظر في الاثار المالية المترتبة على ادخال زيادة مقدارها ٦ في المائة على المرتبات الاساسية لموظفي الامم المتحدة وفسي ضوء تقديرها للعمل الذى يقوم به موظفو الامم المتحدة بكل كرامة واحترام وفعالية خدمة للدول الاعضاء هنا ، فان حكومتي ، قد كلفتني بأن اؤيد الزيادة المقترحة من قبل المجلس الاستشارى الدولى للخدمة المدنية واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

ووفدى سوف يصوت لصالح مشروع القرار الثاني الذى ينص على زيادة بنسبة ٦ في المائة في مرتبات موظفي الامم المتحدة ، والذى يوصي ايضا بزيادة في بدلات الاعالة لموظفي الفئتين الفنية والاعلى من ٣٠٠ دولار الى ٤٥٠ دولار في السنة .

السيد غافورزاي (افغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد جمهورية افغانستان كان دائما على استعداد لكي يتفهم مقترحات الامين العام للامم المتحدة ، فيما يتعلق بالاجراءات الرامية الى تحسين عمل وتشغيل المنظمة . ولذلك فقد بحثنا بعناية الاجراءات الخاصة بزيادة المرتبات بنسبة معقولة لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة الموظفين وحمايتهم من الاسعار التي تأخذ في الارتفاع ومن الضغوط التضخمية .

ومع ذلك ، فان وفدى يجد صعوبة في تأييد القرار الذى يرمي الى زيادة موظفي الفئة الفنية وما فوقها بنسبة ٦ في المائة . وبذلك ، فقد صوتنا ضد هذا القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/L.1216 عند عرضه على اللجنة الخامسة . والاسباب هي كمايلي : اولا ، ان المستوى الحالي لمكافآت هذه الفئة مستوى ملائم ويمكن ، وفقا لنظام تسوية مقار العمل ، مواجهة زيادات الاسعار واتجاهات التضخم . ثانيا ، بالرغم من اننا نثق ان الامين العام يبذل كافة الجهود لتجنب مزيد من المصروفات فيما يتعلق بالمرتبات والمصروفات الادارية الاخرى ، فان الاقتراح الخاص بزيادة السرتبات الاساسية لموظفي الفئة الفنية وما فوقها بنسبة ٦ في المائة سوف يشكل عبئا ماليا اضافيا على الدول الاعضاء ، وخاصة تلك الدول التي لا يمكن ان تتحمل هذه الزيادة .

وعلاوة على ذلك فان الزيادات المقترحة في ضوء الاسباب التي ذكرتها ليست ملحة ولا يمكن تبريرها . ومع ذلك ، فان وفدى لا يعترض ان يعارض هنا في الموافقة على الجزء الف من مشروع القرار الثاني كما ورد في تقرير اللجنة الخامسة (A/9981) ، وقررت بلادى الامتناع عن التصويت على هذا المشروع .

السيد سنخ (الصين) (الكلمة بالصينية) : نظرا لأن التضخم والتقلبات فسي أسعار النقد قد أثرت على مستوى معيشة الكثيرين من موظفي سكرتارية الامم المتحدة ، وبصفة خاصة صفار الموظفين ، من المعقول أن نرفع مستوى مرتباتهم ، ونحن نؤيد ذلك . ومع هذا ، بيد ولنا من غير الملائم أن نزيد من مرتبات كافة الموظفين بنسبة ٦ في المائة بغض النظر عن الدرجة والدخل ؛ فمثلا تعدت المرتبات السنوية الفعلية لبعض كبار الموظفين في الوقت الحاضر . ه ألف دولار أمريكي . وزيادة مقدارها ٦ في المائة سوف تعني دخلا اضافيا يزيد على ثلاثة آلاف دولار في العام لهم ، ولكن بالنسبة لصفار الموظفين لا يزيد دخلهم عن ١٠ آلاف دولار ، وزيادة ٦ في المائة في مرتباتهم بصرف النظر عن رتبهم الحالية تعني أنه كلما زادت المرتبات كلما زادت نسبة الزيادة وكلما انخفضت المرتبات كلما انخفضت الزيادة ، وهذا أمر غير معقول .

ونحن نعتقد أن نسبة الزيادة يجب أن تتحدد وفقا للمرتب الاساسي ، فبالنسبة للمرتبات البسيطة يجب أن تكون الزيادة أكبر ، بينما تكون الزيادة أقل في حالة المرتبات الكبيرة . ولا تكون هناك أية زيادة بالنسبة لمن يحصلون بالفعل على مرتبات عالية جدا . فمثلا نجد أن مرتبات كبار الموظفين ، ومرتبات الموظفين على مستوى أمين عام مساعد وما فوقه هي مرتبات مرتفعة جدا بالفعل . لماذا لا يؤخذ قرار بعدم زيادة مرتباتهم ويتجميد هذه المرتبات في مستواها الحالي ؟ ونحن نؤيد اضافة زيادة ملائمة للمرتبات ، ولكن النسبة الحالية للزيادة ليست معقولة .
ولهذه الأسباب ، فان وفد الصين سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة (A/9981) .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الوفد السوفياتي لن يتمكن من تأييد الاقتراح الذي يهدف الى زيادة مرتبات الموظفين الفنيين وموظفي الفئات الأعلى بالامم المتحدة الوارد في مشروع القرار الثاني من الوثيقة (A/9981) .

ان هذا الاقتراح بيد ولنا سابقا لأوانه وليس له مبرر للأسباب التالية :
أولا ، البيانات المقدمة من الامانة العامة تأييدا لهذا الاقتراح ، عن التضخم وتأثيره على القوة الشرائية لموظفي الامانة العامة ، مبالغ فيها .

ثانيا ، فان آثار ارتفاع تكاليف المعيشة على الرفاهية المادية لموظفي الامانة العامة يعرض عنها ، بالقدر الكاف ، بفضل نظام تسوية مقار العمل الحالي .

ثالثا ، مرتبات موظفي الامانة العامة هي في الوقت الحاضر أعلى بكثير من المرتبات التي يحصل عليها موظفو الخدمة المدنية في الولايات المتحدة ، بينما تعد أجور موظفي الخدمة المدنية هذه من بين أعلى الاجور الممنوحة لموظفي الخدمة المدنية في كافة أنحاء العالم .

رابعا ، وقبل أن نقرر زيادة مرتبات موظفي الامانة العامة ، يكون من الملائم أن نوكل هذه المسألة الى لجنة الخدمة المدنية الدولية لدراستها . وبعد دراسة اللجنة لهذه المسألة يمكننا أن نتخذ قرارا ، لأن هذا الموضوع يدخل تماما في اختصاص تلك اللجنة .

خامسا ، ان زيادة مرتبات موظفي الامانة العامة سوف تؤدي الى آثار مالية ضخمة ونفقات اضافية تبلغ حوالي ٢٦ مليون دولار ، مما سيشكل عبئا اضافيا على كافة أعضاء المنظمة .

ولكل هذه الأسباب ، لن يستطيع الوفد السوفياتي تأييد هذا المشروع ، وسوف يصوت ضده .

السيد فيرجسون (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الثاني في الوثيقة (A/9981) المطروح أمام هذه الجمعية ، مشروع ذو أهمية كبيرة . أولا ، لأنه له آثار على النظام بصفة عامة ، وثانيا ، لأن تكاليفه عالية ، وثالثا ، لأنه يحتوى على بعض عناصر عدم الانصاف . ولذلك فان وفدي يستأنزكم لتكرار موقفنا فيما يتعلق بزيادة مرتبات موظفي الامم المتحدة .

ان معارضتنا لهذا المشروع تتعلق بمسألة اضافة زيادة عامة صافية لموظفي الفئة الفنية وما فوقها بنسبة ٦ في المائة . ونحن لانعارض في البنود الاخرى الواردة في مشروع القرار هذا .

ولن نستطيع الجمعية العامة أن تكفل وجود امانة عامة فعالة بزيادة المرتبات فقط . فالروح المعنوية لهذه المنظمة يمكن أن تتم عن طريق تحسين سياسات الادارة فيها .

ثانيا ، يتعين وضع هذه الزيادة المقترحة في اطار المصاعب المالية الحالية في الامم المتحدة وسياسة التقشف العامة التي يطبقها عدد كبير من الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

ثالثا ، على الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار أن هذه الزيادة المقترحة تعارض مع المبدأ الاساسي الثابت في هذا الصدد ، والذي ينص على أن تنشئ المنظمات الدولية جدول مرتبات موظفيها على أساس أعلى مستوى لمرتبات الموظفين في اجهزة الخدمة المدنية بالدول الأعضاء .

ويتعين بالتأكيد أن يكون مرتب الموظف المدني الدولي على قمة جداول المرتبات القومية ،
ولكن لا يجب أن تزيد عنها .

وبهذه الزيادة في المرتبات سوف تتعدى مرتبات موظفي الامم المتحدة أعلى مرتبات تمنح
لموظفي خدمة مدنية بنسبة ٣١ الى ٥٤ في المائة .

وأخيرا فان آثار هذا القرار لن تظهر وحسب في الامم المتحدة وانما في منظومة الامم المتحدة كلها
وسوف يؤدي الى زيادة قدرها ٦٢٢ مليون دولار في الامم المتحدة في ١٩٧٥ ، و ٢٦ مليون دولار
لمنظومة الامم المتحدة ككل . وهذه الاموال سوف تزيد من نسب اشتراكات الدول الاعضاء ، كما ستزيد
من المصروفات دون أن يوجد ما يقابلها من البرامج الموضوعية لأجهزة الامم المتحدة المختلفة .
ولهذه الاسباب التي ذكرتها باختصار ، فان الولايات المتحدة تعارض بشدة اقتراح زيادة
المرتبات بنسبة ٦ في المائة ، وهي مضطرة للتصويت بـ " لا " على مشروع القرار " الثاني " .

السيد بن خيال (الجمهورية العربية الليبية) : ان وفد بلادى يؤيد

الزيادة المقترحة ، وهي ٦ في المائة بالنسبة لمرتبات موظفي الامم المتحدة ، وسيصوت لصالح مشاريع
القرارات الواردة في الوثيقة (A/9981) ، وذلك ايمانا من وفد بلادى بأن تكاليف المعيشة قدازدادت
زيادة واضحة خلال المدة الاخيرة ، دللت عليها الاحصاءات الصادرة ، سواء من جهات رسمية أو
غير رسمية .

علاوة على ذلك ، فان جهاز الامانة العامة الذى يبذل كل ما في وسعه للاعداد والتحضير
للدورات والمؤتمرات وتنفيذ القرارات ، لهو في حاجة ماسة الى اعطائه حقوقه كاملة ، وطالما أني من
مناصري أصحاب الحق ، فيجب أن نعطي كل ذى حق حقه .

أرجو ألا يفسر اعتراضنا على زيادة نصيبنا أخيرا في ميزانية الامم المتحدة لعامي ١٩٧٤ -
١٩٧٥ ، أنه اعتراض على كل زيادة تطراً على ميزانية الامم المتحدة ، أو انه تضارب مع موقفنا من
هذا البند الذى أمانا ، وهو البند ٨٢ . ان اعتراضنا ذلك كان على المبدأ والمعايير الغير سليمة
التي أقرت بموجبها تلك الزيادة ، ولكن هذا لا يعني أننا لا نقر أى مبلغ مشروع ينفق لغرض مشروع
مثل هذا الغرض الذى أمانا .

انني أطالب جمعيتنا هذه ألا تقف في وجه هذه الزيادة التي أعدت بعد دراسة وبعد نقاش
طويل في اللجان المختصة .
وأخيرا فان وفد بلادى يؤيد الاقتراح الذى تقدم به منذ قليل السيد ممثل جمهورية الجزائر
والخاص بعدد أعضاء لجنة الخدمة المدنية .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانكليزية) : بتردد
سوف أصوت في صالح مشروع القرار الخاص بزيادة المرتبات الاساسية بنسبة ٦ في المائة . كم يجب أن
تكون نسبة الزيادة ؟ ٣ في المائة ؟ . لماذا لا تكون صفر في المائة ؟ انني أقول انني سوف أصوت
على هذه الزيادة " بتردد " ، لأنني أعتقد أن الامين العام قد اختار فريقا طيبا من الموظفين الفنيين
للعمل معنا ، وأنتم تريدون هنا أن تثبطوا من عزيمتهم .

هل تعتقدون أنهم يكونون ثروات من مرتباتهم هنا في مدينة نيويورك ؟ ان اكثريتهم ليس
لديهم أية مدخرات . وقد تأكدت من هذا الامر بالاتصال مع عدد كبير منهم . وقد ذكرت لأحد
الاصدقاء ، من تنزانيا على ما اعتقد ، ضرورة أن تكون هذه الزيادة من ١٢ الى ١٥ في المائة على
الأقل . لماذا ١٢ أو ١٥ في المائة ؟ هل هذا رقم تعسفي ؟ لا . انكم هنا تقرون بأن التضخم
قد ارتفع بصورة كبيرة وبلغ ما بين ١٢ و ١٥ في المائة .

هل تتذكرون لويس كارول الذى كتب " أليس في بلاد العجائب " في القرن ١٩ ، لقد أخذت
أليس حسب الاسطورة تجرى وتجرى ، وتجرى ولكنها وجدت نفسها في النهاية في المكان نفسه . والآن
نجد أن أصحاب تلك المرتبات يجرون ويجرون ويهرولون ، وفي النهاية يجدون أنفسهم خمس أو ست
خطوات الى الوراء . ولنفترض أن الجمعية العامة سوف توافق على زيادة بنسبة ٦ في المائة وان التضخم
سوف يرتفع بنسبة ١٢ في المائة تكون النتيجة أن قيمة الدولار سوف تنخفض بمقدار ٦ سنوات .

صد يقي العزيز السيد سافرونتشوك ، لا أدري ماهية الأوضاع في الاتحاد السوفياتي . ينبغي
أن تشعروا بالسعادة أن موظفيكم هنا يتلقون مرتبات طيبة — اذا اعتبرتم أنها طيبة — أنا أعتقد أنها
مرتبات أدنى من الحد المقبول .

والآن سوف أوجه حديثي الى السيد السفير فيرجسون من الولايات المتحدة . لماذا لا تتدخلوا في شؤون شركاتكم التي تعطي موظفيها حوالي ١٥٠ . ٠٠٠ دولار ، و ٢٠٠ . ٠٠٠ دولار ، و ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار ، و ٤٠٠ . ٠٠٠ دولار حتى ٨٠٠ . ٠٠٠ دولار ؟ أعرف رئيسا لأحد المصارف يتقاضى ٨٠٠ . ٠٠٠ دولار . لماذا لا تفعلون شيئا ازاء ذلك ؟

انكم لا تناقشون سوى موضوع موظفي الامانة العامة ، أولئك الموظفون " المدللون " — في رأيكم — بالمقارنة مع ما يحصل عليه موظفو الحكومة الفيدرالية وفي غير الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة . ان ما تعطونه لأولئك الموظفين يعد من شؤونكم الخاصة . بيد أنه يجب وضع المعايير بالنسبة للدول وعدم أخذ أية دولة كنموذج لمرتبات الامم المتحدة لمجرد أننا نعيش في نيويورك . على أية حال ، فالأموال تنفق في نيويورك ، ما الذي يضايقكم ؟ سوف تعود الاموال الى شعبكم ؛ فالمدينة مفلسة . أعطوهم زيادة قليلة في المرتبات كيما ينفقوها في نيويورك .

لا أقول ذلك باستخفاف . أنسيتم القيمة العددية للدولار ، أو للعملة الأخرى — أقول ذلك انصافاً للدولار لأنني كنت في أوروبا وأعلم أن ذلك يصدق على العملات الأخرى أيضاً . فالقيمة العددية قد بلغت حداً أغرب من الخيال . فمائه دولار لم تعد تساوي شيئاً ، وقيمتها تساوي قيمة ٢٠ دولار منذ عشرين سنة . لقد كنت أعيش في هذه المدينة . ولا أدري ما هو الحال بالنسبة للروبل السوفياتي . ولكن نظامكم الاشتراكي هو نظام طوباوي مثالي . لماذا لا تودون أن يتمتع الناس بمثل هذه الحياة المثالية في الخارج ؟

من تخدعون هنا ؟ كلاكما ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تقولان أنكما سوف تصوتان ضد هذا القرار ، ضد زيادة المرتبات بنسبة ٦ في المائة ؟ كم تنفقون ، صديقي فرجسون ، على شؤون الدفاع ؟ هل تنفقون ٨٠ مليون دولار أم ٨٤ مليون دولار ؟ ورقم الانفاق في ميزانية الاتحاد السوفياتي سر ولكن لا بد وأن الانفاق في الاتحاد السوفياتي يبلغ بلايين الروبلات كذلك .

وأنتما تقران ، ونقر جميعاً أن الامم المتحدة هي أفضل محفل لصيانة السلم في العالم . هل تعد بضعة ملايين من الدولارات هنا أو هناك بمثابة كارثة تحل على ميزانيتكما ؟ أم أنكما ضد الزيادة من ناحية المبدأ ؟ وأى مبدأ هذا ؟ اننا لا ندلل الموظفين الفنيين . اننا نحاول مساعدتهم بتوفير مستوى معيشة مقبول لهم . انهم لا يستطيعون الحصول لزوجاتهم وبناتهم على وظائف كما تفعلون أنتم في الولايات المتحدة . فعليهم أن يحصلوا على اذن بذلك من وزارة العمل .

لا أعتقد أن اعتراضكم له ما يبرره — وأعني اعتراض من يصدر اليكما التعليمات ؛ واني أعرف انكما لا تضعان السياسات العامة . أعرف من هم وزراء المالية في كل بلد من بلاد العالم . انهم شديدو البخل . ولكن انظروا الى وزارة الدفاع والمصروفات الهائلة التي يسمحون بها . عليكم أن تحاولوا مناقشة الأمور معهم قبل أن تأتوا الى هنا للاعراب عن التعليمات التي تطلقوها منهم .

وبصورة جزئية ، فانني أتفق مع وفد جمهورية الصين الشعبية حين قال ان الموظفين من فئة خدمات عامة أو من يحصلون على مرتبات منخفضة يجب أن يحصلوا على مرتبات أفضل . بالطبع يجب أن يحصلوا على مرتبات أفضل لأنهم بشر ، ويتعين أن يأكلوا وأن يشربوا . وكما قلت في اللجنة الخامسة ، أعرف أن ثمة فتيات هنا يضطرون الى العيش في مجموعات من ثلاثة أو أربعة في غرفة واحدة كي يعملوا بهذه المنظمة .

هل تودون من بنات أصحاب الملايين أن يأتوا للعمل هنا من أجل الهيبة ؟ ربما تريدون من الناس أن يدفعوا مقابل حصولهم على وظيفة هنا . لماذا ان لا نتقاضى رسوم عن انضمام الأفراد للعمل كموظفين في الامم المتحدة ؟

ذلك هو السبب في أنني قلت أنني سأصوت ببعض التردد في صالح مشروع القرار . وكنت سأقدم تعديلا يقضي بزيادة قدرها تسعة في المائة ، ولكنني أعتقد أنه من الحكمة أن نصوت في صالح نسبة ستة في المائة تشيا مع مثل عربي يقول : " مادام القاضي راضيا " . والقاضي هنا هو الأغلبية المتفقة حول هذا الموضوع ، فهمي على استعداد لقبول الستة في المائة . تذكروا أن هذا القرار يحتاج الى أغلبية بسيطة . قد تقولون أن هذا أمر يتعلق بالميزانية ويحتاج الى أغلبية الثلثين . هذا صحيح ، فهمي تحتاج الى أغلبية الثلثين اذا كانت العملة ثابتة ، ولكن العملة تتغير بصورة بالغة . هل تدفعون هذه المرتبات بعملة حقيقية أم بعملة تعاني من التضخم ؟ ولذلك فان قاعدة الثلثين لا تنطبق ، واذا حاول أى انسان أن يطبق هذه القاعدة فانهي على استعداد لأن أبدأ مناقشة طويلة - ليست مناقشة اجرائية بل موضوعية .

ان العملة تعاني من التضخم . وقد انخفضت القدرة الشرائية . وحين أتيت الى هذه البلاد كنت أذبح عشر سنتات لركوب القطار الكهربائي النفقي . وأجرة الركوب الآن خمسة وثلاثون سنتا ويجرى التفكير في رفعها الى ٥٠ سنتا . وكنت أذبح لسيارة الأجرة التي كنت أركبها لتقطع بي نصف مسافة الطريق في مانهاتن دولا و نصف ، والقيمة الان تبلغ من ٣ الى ٤ دولارات بالاضافة الى الاكراميات . وتضمنون على الموظفين الفنيين مستوى معيشة مناسب ؟ أرجو منكم أن تدفلا بعض التعديلات على ميزانيتها ، في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتخصصا بعض المبالغ من ميزانيات الدفاع للامم المتحدة والمنظمات الاخرى الجديرة بالاهتمام . لا تستطيعا انكار ذلك على الامم المتحدة ، فمن اللازم أن تحصل هذه المنظمة باستمرار على موظفين أكفاء .

والأمين العام المحبوب سوف يتأكد من أن جميع العاملين يتسمون بالجدارة وانهم لن يعينوا لأن بعض الدول ، لأى سبب من الاسباب الخاصة بها ، تقدم اسماء بعض أشخاص لا يستطيعون أداء أعمالهم بالشكل المناسب . ويجب أن أقول ان نوعية موظفي الفئة الفنية قد ارتفعت بصفة عامة . وأقول ذلك عن علم لأنني تعامل معهم . ولكنكم الآن تريدون أن تثبطوا من عزائهم . وهم لا يعملون هنا

بفرض جمع الثروات . فهم يعملون لأنهم مخلصون لهذه المنظمة . وعليكم أن تشجعوهم بدلا من أن تحاولوا أن تقولوا لهم انظروا هنا في واشنطن أو في موسكو تجدون أن الموظفين الآخرين يحصلون على مرتبات أقل منكم . ان اعطائهم قدر مرتباتهم عشر مرات أو عشر مرتباتهم أمر راجح اليكم .

وأكرر قائلا ان الامم المتحدة ، بعدد أعضائها الذي يبلغ مائة وثمانية وثلاثين دولة ، يجب أن تكون القدوة للدول المكونة لها بدلا من أن تكون تابعة مثل الأغنام وتدفع نفس المرتبات التي تدفعها دولتان عظيميان .

السيد حميدان ، الامارات العربية المتحدة) : ان وفد بلادى ، استجابة منـه لنداء السكرتير العام حيث القى بيانه القيم أمام اللجنة الخامسة بخصوص زيادة مرتبات أعضاء السكرتارية ، واعتقادا منا بعدالة هذه الزيادة وضرورتها ، فان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروع القرار الثاني الخاص بهذه الزيادة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أدعو السادة الأعضاء أن يدرسوا الجزء الأول من تقرير اللجنة الخامسة . ومشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة واردة في الفقرة ٧٤ من ذلك التقرير، في الوثيقة A/9931 .

ان مشروع القرار الأول وارد تحت عنوان " لجنة الخدمة المدنية الدولية " . أود أن أذكر أن السيد ممثل الجزائر قد قدم تعديلا بأن نستعيض عن رقم "١٣" برقم "١٥" في المادة الثانية من الباب الثاني من مشروع النظام الاساسي المرفق بمشروع القرار الأول ، وكان قد طلب أن يوافق على تعديله باتفاق الرأى . ومع ذلك ، فان ممثل الولايات المتحدة الامريكية قد طلب تصويتا مسجلا حول تعديل الجزائر .

ومن ثم أطح التعديل الجزائرى للتصويت عليه الآن .

أجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : الاردن ، اسبانيا ، افغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اوغندا ، ايسلندا ، باكستان ، بربادوس ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ،

لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،
المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيجيريا ،
الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسرائيل ، اكوادور ، اوروغواي ، باراغواي ، بوليفيا ، الجمهورية الدومينيكية
شيلي ، فيجي ، كوستاريكا ، كولومبيا ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة
الامريكية .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، استراليا ، جمهورية
المانيا الاتحادية ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، بنما ،
البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ،
جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ،
السلفادور ، السويد ، غابون ، غرينادا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ،
فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، المملكة المتحدة (لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية) ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ،
هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

ووفق على التعديل بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا معارضا وامتناع ٤٢ صوتا عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وعلى أثر الموافقة على التعديل بالاستعاضة عن رقم
١٣ ب ١٥ بالنسبة لعدد أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية ، يبدو من الضروري أن نعدل بالتالي
الجملة الثانية من الفقرة الفرعية (أ) من المادة الخامسة من مشروع النظام الاساسي . وتقرأ هذه
الجملة كما يلي :

” ومع ذلك ، فمن بين الأعضاء المعينين ابتداءً تنتهي مدة عضوية خمسة منهم بعد

ثلاثة أعوام ، ومدد عضوية خمسة آخرين بعد عامين ” .

وبالتالي ، سوف يكون هناك خمسة أعضاء لمدة ثلاثة أعوام ، وخمسة لمدة عامين .

اذا لم يكن هناك اعتراض فانني اعتبر انه قد ووفق على تلك التعديلات .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد وافقت اللجنة الخامسة على مشروع القرار الأول باتفاق الرأى . فهل أعتبر أن الجمعية تود أيضا أن توافق على مشروع القرار الأول في صورته المعدلة باتفاق الرأى أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار الأول في صورته المعدلة [القرار ٣٣٥٧ (د - ٢٩)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن ألفت انتباه أعضاء الجمعية الى " النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية " المرفق بالقرار الذى وافقنا عليه الآن . وتنص المادة الثانية ، من الفصل الثاني ، من النظام الأساسي على :
 " ان تتكون اللجنة من خمسة عشر عضوا تعينهم الجمعية العامة "
 وتنص المادة الرابعة ، من الباب الثاني ، على أن يقوم الامين العام ، بصفته رئيسا للجنة التنسيق الادارية باعداد قائمة بأسماء المرشحين للتعينين .
 وفي هذا الشأن أدعو الوفود الى الانتقال الى القرار الوارد في الفقرة الثامنة من الوثيقة A/9981/Add.1 ، في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة حول البند قيد النظر .
 وقد قررت اللجنة الخامسة أن تحيل الى الجمعية العامة ، لاتخاذ القرار الملائم ، مسألة تعيين أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية .
 فهل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا القرار ؟
ان تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن ننتقل الى تعيين أعضاء اللجنة وهيئة المكتب . وبموافقة الامين العام ، سوف أعرض اقتراحاته حول هذا الموضوع . ان قائمة الخمسة عشر مرشحا الذى اقترحهم الامين العام للتعينين وارادة في الفقرة الاولى من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة (A/9981/Add.1) . ومع ذلك ، فان السيد الامين العام قد أبلغ بأن السيد جامشييد أموزيفار لم يتمكن من قبول هذا التعيين . ويقترح الامين العام ان تعيين السيد أمجد علي من باكستان ، وقد وردت نبذة عن تاريخ حياته في الوثيقة A/9988 .

ومن ناحية أخرى ، ونظرا للتعديل الذى ووفق عليه الآن ، فان وثيقة جديدة قد وزعت أو سوف توزع ، ورد فيها تعميم من قبل الامين العام لسيرة حياة كل من السيد دودو شيام ، والسيد ميشيل آني ، ويرشحهما كأعضاء في اللجنة .

هل أعتبر أن الجمعية العامة قد قررت تعيين هؤلاء المرشحين الخمسة عشر كأعضاء في اللجنة؟

تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وكما جاء في الفقرة ٢ من الوثيقة A/9981/Add.1 ، فان الامين العام قد اقترح ان يعين السيد كيجانو رئيسا لمدة أربعة أعوام والسيد آدو نائبا للرئيس لمدة أربعة أعوام . هل اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أود أن أدعو السادة الوفود للانتقال إلى المادة الخامسة من الباب الثاني من النظام الاساسي ، الذى ينص على تعيين أعضاء اللجنة لمدة أربعة أعوام . ومع ذلك ، وبين أول الأعضاء المعينين ، " ثمة أربعة أعضاء سوف تنتهي مدتهم بعد ثلاثة أعوام وأربعة آخرون بعد عامين فقط" .

ولكن ، نظرا للتعديل الذى ووفق عليه الآن يجب أن تعدل الجملة التي قرأتها الآن على النحو التالي :

" ومع ذلك ، ومن بين الاعضاء المعينين ابتداءً ، ثمة خمسة أعضاء " — بدلا من أربعة — " سوف تنتهي عضويتهم بعد ثلاثة أعوام ، وخمسة " — بدلا من أربعة — " سوف تنتهي عضويتهم بعد ثلاثة أعوام " .

وفيما يتعلق بالاجراء الذى سوف يتبع لاختيار الاعضاء للعمل لمدة ثلاثة أعوام وعامين ، أود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأن طريقة السحب بالقرعة قد اتبعت داخل أجهزة أخرى من أجهزة الامم المتحدة في حالات اختيار مماثلة . وفي هذه الحالة ، اقترح أن تستخدم الجمعية نفس هذه الطريقة وهي سحب أسماء الممثلين ، الذين سيعملون لمدد مختلفة ، بالقرعة .

يمكننا الآن أن نبدأ السحب . ونظرا لأن مدة عمل رئيس ونائب رئيس اللجنة قد سبق تحديدها ،
فان اسماءهما لم تردا بين الاسماء الواردة على صندوق الاقتراع .
وأعلن الان نتائج سحب القرعة .
اذن بخلاف الرئيس ونائب الرئيس ، فان الأعضاء الثلاثة التالي أسماؤهم سوف تكون مدة عضويتهم
أربعة أعوام : السيد دودو ثيام من السنغال ، السيد باسكال فروشو من سويسرا ، السيد جيرى
نوزاك من تشيكوسلوفاكيا .
ومدة عضوية الاعضاء التالي أسماؤهم ثلاثة أعوام : السيد انطونيو فونسيكا بيمنتال من البرازيل ،
السيد ا . م . هيليز من المملكة المتحدة ، السيد تورو هاغيوارا من اليابان ، والسيد روبرت هامبتون
من الولايات المتحدة الامريكية ، والسيد جون لويس بليهنون من فرنسا .

والخمسة أعضاء الذين سوف يعينون لمدة عامين هم : السيد أ. س. شيستياكوف من الاتحاد السوفياتي ، السيدة حليلة وارزازی من المغرب ، السيد امجد علي من باكستان ، السيد ميشيل آني من نيجيريا ، والسيد ب. ن. هاكسار من الهند .
والآن انتهينا من دراسة مشروع القرار الأول .

ونطرح للتصويت الآن مشروع القرار الثاني ألف وقد طلب أن يكون التصويت بندا ء الأسماء .
تم التصويت بندا ء الأسماء .

وحيث أن القرعة التي أجراها الرئيس قد وقعت على هنغاريا ، فقد دعيت للتصويت أولا :
الموافقون : الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، جمهورية خمير ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اورغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغسلافيا ، زائير ، الجزائر ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، داهومي ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فلندا ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غيانا .

المعارضون : هنغاريا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لاوس ، ملاوي ، منغوليا ، نيكاراغوا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الامريكية ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اكوادور ،
السلفادور ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

الممتنعون : ايسلندا ، الفلبين ، البرتغال ، سيراليون ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
زامبيا ، افغانستان ، البانيا ، جزر البهاما ، بوتان ، بورما ، الصين ،
كوبا ، غابون ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ،
هندوراس .

اعتمد مشروع القرار الثاني (ألف) بأغلبية ١٠٠ صوتا مقابل ٢١ وامتناع ٢٠ عن التصويت .

[القرار رقم ٣٣٥٨ ألف (د - ٢٩)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : مشروع القرار الثاني (باء) يتعلق بالتعديلات المدخلة على نظام الموظفين الناتجة عن اعتماد مشروع القرار ٢ (ألف) . ونظرا لأن مشروع القرار الثاني (ألف) قد ووفق عليه ، بيدولي أن مشروع القرار الثاني (باء) قد ووفق عليه أيضا . هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك ؟

ووفق على مشروع القرار الثاني (باء) [القرار ٣٣٥٨ باء (د - ٢٩)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا الذي يرغب في تحليل

تصويته .

السيد مالد ونالدو - أغيري (غواتيمالا) (الكلمة بالأسبانية) : بيود وفدي أن

يعدل تصويته ، ولكن أولا ، اسمحو لي سيدي الرئيس أن أكرر التهناني التي وجهها اليكم وزيـــر خارجية غواتيمالا ، في بداية عمل الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

السيد الرئيس ، لقد انتخبتم بالاجماع في احدى الفترات المشحونة بالتوتر والخلاف في تاريخ العالم ، وقد كان ذلك الاجماع في الرأي رمزا لأمني الامم في العيش في ظل القانون واحترام استقلال وسيادة وكرامة الدول والمساواة القانونية بينها ، والحاجة الى اللجوء الى الوسائل السلمية والمفاوضات والمشاورات لتسوية المنازعات والصراعات . وعليه ، وفي هذه اللحظات والمراحل الاخيرة من هذه الدورة الصعبة ، أود أن أعبّر لسيادكم عن ثقتنا في الامم المتحدة ، التي باشرت عملها بنجاح تحت قيادكم خلال هذه الدورة .

والآن أنتقل الى تحليل التصويت .

لقد امتنعنا بتردد عن التصويت على الرغم من اننا كنا نرغب في التأييد . ونظرا للتضخم

الدولي الحالي ، اضطرت بلادى الى تطبيق اجراءات تقشف شديدة بما فيها تثبيت مرتبات الموظفين الذين يتقاضون مرتبات كبيرة في بلادى ، حتى تسمح الظروف باعطائهم مكافآت تناسب ما يقدموه من خدمات قيمة . وحتى يحن ذلك الوقت سوف تستمر مرتباتهم على ماهي عليه .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : فرغت الجمعية العامة من النظر الى البند ٨٢ من

جدول الاعمال .

البند ٧٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ : تقرير اللجنة الخامسة (A/9960) .

عرض السيد عثمان (مصر) / مقرر اللجنة الخامسة) تقرير اللجنة (A/9960) ثم تكلم قائلاً :

السيد عثمان (مصر) مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم

تقرير اللجنة الخامسة حول الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٥-١٩٧٤ بمقتضى البند ٧٣ من جدول الأعمال ، وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/9960 .

في الفقرة ١٤٦ من تقرير اللجنة الخامسة ، توصي اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على مشروعين . وفي مشروع القرار الاول ، توصي اللجنة الخامسة بزيادة مقدارها ٦٥ ٥٦٠ ٠٠٠ دولار في الاعتمادات الاجمالية التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٣١٩٥ (د - ٢٨) وبذا يبلغ مجموع الاعتمادات ٦٠٦ ٠٣٣ ٠٠٠ دولار ، وزيادة قدرها ٧ ٨٧٣ ٠٠٠ دولار في مجموع الإيرادات المقدرة ، وبذا يبلغ مجموعها ١٠٠ ٥١٩ ٠٠٠ دولار .

أما مشروع القرار الثاني ، فيتعلق بحسالة أثر التضخم وعدم استقرار العملات على ميزانيات المنظمات الداخلة في مجموعة الامم المتحدة .

وفي الفقرتين ١٤٧ و ١٤٨ من نفس التقرير ، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن توافق على عدد من القرارات الاخرى التي وافقت عليها اللجنة الخامسة تحت البند ٧٣ . والمطلوب من الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن مشروعات القرارات والمقررات المذكورة أعلاه .

وعملا بالمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نتخذ أولاً قراراً حول مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١٤٦ من تقريرها ، الوثيقة A/9960 .
ومشروع القرار الأول يتعلق بالاعتمادات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ .
وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، جمهورية المانيا الاتحادية ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، باراغواي ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، داهومي ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، السويد ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هولندا ، هندوراس ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، منغوليا ، هنغاريا .

الممتنعون : اسرائيل، ايطاليا ، رومانيا ، غابون ، فرنسا ، كوبا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار الاول (ألف) بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٩ أصوات وامتناع ٧ أصوات عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن تنتقل الجمعية العامة للتصويت على مشروع القرار الأول (باء) المعنون " التقديرات المنقحة للايرادات عن فترة عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ " .

أقر مشروع القرار الأول (باء) بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل لا أحد [القرار ٣٣٥٩ بـ]

(٢٩ - ٥) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن تنتقل الجمعية الى التصويت على مشروع القرار الأول (جيم) المعنون " تمويل الاعتمادات المنقحة عن عام ١٩٧٥ " .

وأقر مشروع القرار الأول (جيم) بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ٩ أصوات وامتناع ٧ أصوات عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن تنتقل الجمعية للتصويت على مشروع القرار الثاني والمعنون " آثار عدم الاستقرار المستمر في العملات على ميزانيات منظمات مجموعة الامم المتحدة " .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ١١ صوتا [القرار ٣٣٦٠ (٢٩ - ٥)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وأطلب من الاعضاء الآن الانتقال لمشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ١٤٧ من تقريرها ، الوثيقة A/9960 .

وقد طلب تصويت منفصل بالنسبة للفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١٤٧ ، وتقرأ كما يلي :

” تحيط علما بتقرير الامين العام عن مبابي الامم المتحدة في اديس ابابا ، وبانكوك وسنتياغو وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بالموضوع ” ؛

” تحيط علما بالاضافة المقدمة لتقرير الامين العام وتوافق على ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وتوصياتها المتضمنة في الفقرات من ٧ الى ١٥ من تقريرها ” .

والآن سنصوت أولاً على الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١٤٧ .

أقرت الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١٤٧ بأغلبية ١١٥ صوتاً مقابل ١١ صوتاً معترضاً وامتناع اثنين عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل أعتبر الآن أن مشروعات القرارات الواردة في الفقرة ١٤٧ من تقرير اللجنة الخامسة قد اعتمدت من قبل الجمعية العامة ؟

وأقرت مشروعات القرارات ككل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أَدعو الجمعية الى الانتقال للتوصية الواردة في الفقرة ١٤٨ من تقرير اللجنة الخامسة . وفي هذا الشأن ، أود أن ألفت انتباه الأعضاء الى الوثيقة A/9960/Corr.1 .

هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فيرجسون (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : اضطر وفدى للامتناع عن التصويت على مشروع القرار الأول ، فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة ومجموعها ٥٦٠ ١٥ دولار وذلك لسببين . ويتعلق السبب الاول بمبلغ ٦٢ مليون دولارا صافي اضافة للميزانية نتيجة للزيادة في المرتبات التي وافقت عليها الجمعية العامة توا . ونحن نعتبر أنه لا مبرر لهذا القرار ، ومن ثم لا نستطيع تأييد الزيادات في الميزانية في جميع الابواب ، والمترتبة على هذه الزيادة فسي المرتبات للفئة الفنية وما فوقها .

ثانيا ، بينما نقدر الطبيعة المتحفظة للتقديرات فيما يتعلق بأثر التضخم على ميزانية المنظمة ، نعتقد انه كان ينبغي بذل جهد اكبر عن طريق الامتصاص ، والمدخرات والتخفيضات في الانشطة المختلفة لتغطية جانب اكبر من الاثار التضخمية . هذه أيام يتعين فيها اتخاذ اجراءات تقشف من قبل الدول الاعضاء ويجب على منظمة الامم المتحدة أن تظهر نفس روح الدول الاعضاء التي تحاول تخفيض ميزانياتها القومية .

وفي ضوء هذين الاعتبارين ونتيجة لموافقة الجمعية العامة على عدة قرارات ذات آثار مالية نعتبرها غير مرغوب فيها ، وجد وفدى نفسه مضطرا للامتناع عن التصويت على التقديرات المنقحة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهينا من دراسة البند ٧٣ من جدول الأعمال ومن دراسة كافة البنود التي أحيلت الى اللجنة الخامسة ، باستثناء تعيين أعضاء الفريق العامل الخاص المعني بدراسة جهاز البرنامج والميزانية في الامم المتحدة . وقيل أن ننتقل الى البند التالي ، أعطي الكلمة لممثل النمسا .

السيد وولت (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : في الجلسة ٣٢٤ ٢ هذا الصباح ، وافقت الجمعية العامة باتفاق الرأى على مشروع قرار بادخال فيينا في نظام المؤتمرات الذى أوصي به ، باتفاق الرأى أيضا ، من قبل اللجنة الخامسة . ويود وفدى أن يعبر عن ارتياحه للموافقة على هذا القرار ، ونود أن نشكر بوجه خاص تلك الوفود التي ساهمت في تحقيق تلك الغاية . وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومتي سوف تتعاون على نحو تام في تنفيذ هذا القرار ، الذى تعتبره عنصرا جديدا في التعاون الوثيق بين بلادى والامم المتحدة .

وخلال جلسة هذا الصباح ، فان السيد الموقر مندوب يوغوسلافيا أيضا ، حين تحدث حول البند ٧٧ ، قد سجل تأييد بلاده للقرار الذي أشرت اليه توا . ويقدر وفدى ويعبر عن امتنانه لهذا التأييد والموقف البناء الذي يعكسه .

وفي نفس الوقت ، فان السيد الموقر مندوب يوغوسلافيا قد أشار أيضا الى أمور أخرى لا تتعلق ، في رأينا ، بالبند ٧٧ . ومع ذلك ، وحيث يرى وفدى من الملائم أن يتحدث ممارسة لحقه في الرد يجد لزاما عليه الادلاء بالبيان التالي .

في مذكرة بتاريخ ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، عالجت حكومة النمسا الفيدرالية ، على نحو مفصل ودقيق ، مختلف النقاط التي أثارتها حكومة يوغوسلافيا في مذكرتها بتاريخ ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ . ونظرا لوجود ذلك العرض الكامل والمفصل لموقف حكومتي سوف أقصر على الملاحظات الآتية :

طبقا لدستور النمسا ، الذي وضع ما جاء به من مبادئ منذ أكثر من ١٠٠ عام ، نجد أن كافة المواطنين في النمسا يتمتعون بالمساواة في الحقوق . وتبعاً لذلك فإن الأقلية في النمسا ، تتمتع ، دون استثناء ، بكافة الحقوق التي يتمتع بها بقية المواطنين . وعلاوة على ذلك ، فهذه الأقلية تتمتع بحقوق أخرى تمكنها من الحفاظ على طابعها المميز وثقافتها .

وتهتم حكومة النمسا وسوف تواصل الاهتمام باقامة علاقات طيبة مع كافة جيرانها وانما تلك العلاقات . ونفس الأمر ينطبق على يوغوسلافيا التي تقيم النمسا معها علاقات طيبة في مختلف المجالات . ولذلك ، فمما يدعو للأسف بوجه خاص ان وفد يوغوسلافيا قد وجد من الضروري أن يثير عدداً من المسائل التي لا تزال قيد البحث الدقيق . وفي هذا الاطار ، أود أن أذكر مرة أخرى ، استعداد حكومتي للدخول في حوار بناء مع يوغوسلافيا بشأن كافة المسائل التي لم تحل بعد ، بنفس الاستعداد الذي أكدناه من قبل وأكدته أخيراً مستشار النمسا ، الدكتور برونو كرايسكي .

السيد جوب (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : في كلمتي هنا هذا الصباح

بشأن البند ٧٧ من جدول الاعمال ، لم يكن يشأ وفد يوغوسلافيا أن يثير مناقشة حول المسائل الثنائية . وان أتحدث مرة أخرى الآن حول هذا الموضوع ، يود وفدي أن يعبر عن أمله بأن حكومة النمسا ، في اضطلاعها بالتزاماتها طبقاً للميثاق والمعاهدات الدولية ، سوف ترتفع الى مستوى الثقة التي أظهرتها منظماتنا الدولية تجاهها حين اتخذت قراراً عن " ادخال فيينا في نظام المؤتمرات " ، وهذا اجراءً أيده وفدي . وأعتقد أن الموافقة على هذا القرار قد أعطتنا فرصة مشروعة ومناسبة للتعبير عن أملنا الذي أعربنا عنه هذا الصباح .

ولا يمكن لأحد أن يتوقع منا ، وسوف يكون من غير المعقول أن نهتم بدرجة أقل من غيرنا من البلدان الاساسية للأقليات اليوغوسلافية .

صحيح ان حكومة النمسا قد قدمت الى حكومة يوغوسلافيا أخيرا مذكرة تحتوى على اجابة مستفيضة، ولكننا لم نجد هذا الرد مرضيا . والقضية المتعلقة بأقلياتنا في النمسا والأوضاع الخاصة بها واضحة ومعززة بالأدلة ؛ ولا زلنا نأمل ونتوقع تنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة الدولة والالتزامات الاخرى تنفيذاً مناسباً وكاملاً . ونأمل أن حكومة النمسا ، في اضطلاعها بالتزاماتها التي أشرنا اليها هذا الصباح سوف تزداد حماساً . نتيجة للثقة التي أظهرناها هنا جميعاً حين قررنا انخال فيينا في نظام المؤتمرات .

البند ٢٣ من جدول الأعمال

تعيين لملء منصب شاغر في عضوية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : البرقية المرسلة من فنزويلا (٩٩٧١/٠٠).

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن ألفت انتباه أعضاء الجمعية العامة التي الوثيقة A/٥٥٧١ الخاصة بقرار حكومة فنزويلا الانسحاب من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة اعتباراً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ . وعلى أثر وصول نبأ انسحاب فنزويلا ، اتصل بي على الفور ممثل كوبا ، وهو المرشح الوحيد للمنصب الذي أصبح شاغراً نتيجة لانسحاب فنزويلا من عضوية اللجنة . وقد قدم طلب كوبا رسمياً في خطاب موجه للأمين العام ومؤخراً في ١٧ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٤ . ونظراً لأنه لم يتقدم اي مرشح آخر حتى الآن ، رأيت أن أقترح على الجمعية العامة اختيار كوبا عضواً في اللجنة الخاصة اعتباراً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ . هل أعتبر أن الجمعية العامة تصدق على هذا التعيين ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وهكذا ، فقد انتهينا من دراسة البند ٢٣ من جدول الأعمال .

البند ٤٣ (د) من جدول الأعمال

اقرار تعيين المدير التنفيذي، لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي : مذكرة من الأمين العام
(A/9746)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اقترح الامين العام في مذكرة له تعيين الدكتور عبد الرحمن خيني مديرا تنفيذيا لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لمدة اربعة أعوام تنتهي في ٣١ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٧٨ .
فان لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتباران الجمعية العامة تقر هذا التعيين وتحيط علما بالوثيقة A/9746 .

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انتهينا من دراسة البند ٤٣ من جدول الاعمال .

تعيينات معلقة أخرى

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : في الجزء السابع من القرار ٣٢٩٥ (د - ٢٩) ، المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، طلبت الجمعية العامة من رئيسها ، بناء على المشاورات التي سوف يقوم بها الأمين العام مع المجموعات الاقليمية ، بالقيام ، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، بتعيين اعضاء اضافيين في مجلس الامم المتحدة لناميبيا بقصد كفالة تمثيل أوسع لهم .

وفي ضوء المشاورات التي قام بها الامين العام مع المجموعات الاقليمية ، اشرح ، كأعضاء اضافيين لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الدول التالية : استراليا ، بوتسوانا ، هايتي ، فنلندا ، الجزائر ، بنغلا ديش ، السنغال .

هل أعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه الترشيحات .

تقرر ذلك اذن

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بالبند ٣٧ من جدول الاعمال - ووفقاً للفقرة ١٢ من منطوق القرار ٣٣٢٤ (د - ٢٩) ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فان الجمعية العامة تقرر زيادة عدد أعضاء اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى ، وترجو رئيس الجمعية العامة ، بالتشاور مع المجموعات الاقليمية ، بتعيين أعضاء اضافيين ، مع أخذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في الاعتبار .

وقد أبلغني رئيس اللجنة الخاصة أن هناك منصبين شاغرين . وقد اقترح مرشحان اضافيان للمجموعات الاخرى . ونظراً لعدم وجود ترشيحات أخرى ، قررت عدم تناول موضوع تعيين أعضاء اضافيين للجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى في الوقت الحاضر .

ولكي نفهم المشكلة بصورة أفضل ، أدعو أعضاء الجمعية العامة لدراسة تشكيل اللجنة ودراسة التوزيع الاقليمي لها . وسوف يلاحظ أعضاء الجمعية العامة ان هناك مجموعة اقليمية غير ممثلة على الاطلاق في اللجنة ، لاسباب نرجو أن تكون عابرة تماما .

والآن أود أن أشير الى القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة حول البنود ٥٩ و ٩٥ و ٢٢ و ٧٤ من جدول الاعمال ، والخاصة بالأجهزة التالية ، على التوالي : أولاً ، فريق الخبراء المعني بمشروع الاتفاقية الخاصة باللجوء الاقليمي ، ثانياً ، اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة ، ثالثاً ، لجنة المؤتمرات ؛ رابعاً ، فريق العمل الخاص المعني بجهاز برنامج وميزانية الامم المتحدة .

لقد كنت آمل أن أعلن عضوية هذه الأجهزة قبل اختتام الدورة ، ولكن يبدو ان هذا الأمر ليس ممكناً . ولذا فاني مضطر أن أتبع السابقة المطبقة في دورات سابقة وأؤجل اعلان عضوية هذه الأجهزة . ومع ذلك فاني أعزم أن أعلن عضوية تلك الأجهزة في أقرب وقت ممكن .

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

الحالة فى الشرق الاوسط

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ثمة بند أوكل للجلسات العامة للجمعية العامة ولم ينظر فيه بعد في الدورة الحالية ، وهو البند ١٠٩ من جدول الأعمال وعنوانه " الحالة فى الشرق الاوسط " .

لقد اوضحت المشاورات الواسعة أنه، نظرا للتطورات الأخيرة في الشرق الاوسط ، ثمة شعور عام بعدم تناول هذا البند في الوقت الحالي . واني على يقين من أن أعضاء الجمعية العامة سوف يتابعون التطورات عن كثب .

ونتيجة لتلك المشاورات ، ثمة شعور بأن أفضل سبيل هو استئناف الدورة اذا تطلبت الظروف ضرورة قيام الجمعية العامة بالنظر في البند . وقد أتم ذلك الاجراء بالفعل من قبل في نهايتي الدورتين الثانية والعشرين والثامنة والعشرين ، ويقضي ذلك الاجراء باستئناف الدورة ، حين يريء الرئيس ، بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمين العام ، بأن الظروف مواتية لمناقشة البند ١٠٩ . وسوف يتبع نفس هذا الاجراء لتحديد تاريخ استئناف الدورة . ومن ثم ، ومن الوجهة الاجرائية ، لمن يعلن اختتام الدورة .

فاذا لم تكن هناك أية اعتراضات فسوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء .

اذن تقرر ذلك

تعليق الدورة التاسعة والعشرين

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : في ضوء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها ، من الواضح تماما أنه لن يعلن اختتام الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ومع ذلك ، وقبل وقف هذه الجلسة ، أود أن أعطي الكلمة لرؤساء المجموعات الاقليمية ورئيس وفد الولايات المتحدة الذي سوف يتحدث بالنيابة عن الدولة المضيضة ، وكافة هذه الوفود قد أعربت عن رغبتها في التكلم .

أولا أعطي الكلمة لمندوب المجموعة الافريقية السيد يا أو من فولتا العليا .

السيد يا أو (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سروري العظيم ومن واجبي في هذه اللحظة التي تنتهي فيها أعمالنا ، أن أتقدم اليكم ، بالنيابة عن المجموعة الافريقية ، بشكرنا . ونود أن نعبر عن شكرنا البسيط على الرغم من أننا نشعر بالفخر والارتياح للطريقة الممتازة التي اضطلعتم بها بالمسؤوليات الصعبة التي عهدت اليكم من قبل الجمعية العامة حين اختارتكم بالاجماع ، فان انماكم لافريقيا يتطلب قدرا من التواضع من جانبنا . ومع ذلك ، نود أن نعبر عن اعجابنا للطريقة الممتازة التي أدتكم بها أعمال الجمعية العامة . لقد فعلت ذلك بتصميم نادر وعزم واضح لحل المشكلات التي لم يكن في الامكان حلها من قبل نظرا لبعض الظروف التقليدية . ومشكلة وثائق التفويض لافريقيا الجنوبية ومشكلة الحقوق المشروعة للشعب

الفلستيني يعدان مثاليين هاميين في هذا الصدد . ان الشجاعة ضرورية دائما لكي نجد الضوء ، ولكن ، وحتى قبل افتتاح هذه الدورة ، كنا نعلم نحن الافارقة أن بوتفليقة ليس معتادا على اعطاء ظهره للحقائق أو المسؤوليات .

وهذا العام ، وبالرغم من الحالة غير المستقرة في العالم ، وهي حالة من الشك المتبادل وعدم الثقة ، وهو وضع لا يشجع على التعاون الصريح والمثمر ، يتعين علينا أن نذكر مع ذلك أن دورتنا قد استطاعت ، في كثير من المجالات ، وبفضل شجاعتك ، أن تحقق انجازات عظيمة أصبحت الآن من بين أصول هذه المنظمة . وحقبة الأمر أن بعض هذه المنجزات ، التي لم يستطع البعض أن يقبل بها ، يتحدث البعض عن الأغلبية الميكانيكية أو الاغلبية الطاغية بل والاغلبية اللامسؤولة . لقد كانت تلك الدورة دورة صعبة لانها كانت دورة الحق والحقيقية ، دورة لا يمكن فيها قبول الحلول الوسط حين يتطلب الأمر كفاية حتى الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . ولذلك ، ومن خلال الكفاح والتضحية ، حصلت غينيا - بيساو ، التي أيدتها القوى المعادية للاستعمار ، على سيادتها القومية . وعلاوة على ذلك ، فان نجاح حركات التحرير القومية التي تؤيدها الشعوب المؤمنة بالقضايا العادلة وبال دفاع ، مهما كانت التكلفة ، عن حقوق الشعوب الثابتة في تقرير المصير ، قد أدى الى القضاء على النظام الفاشي في البرتغال ، بحيث أن الدور في الغد ينتظر ساوتومي وبرنسيبي وموزامبيق وانغولا .

ومن هذه الزاوية ، هل يكون من باب الافراط في الخيال أن نقول بأن مثل هذا اليوم بعيد بالنسبة للشعب الفلستيني ؟

وانني أعرف جيدا أن هذا ليس وقت الجدل العنيف ، ولكن في هذه اللحظة التي نفترق فيها ونستعد فيها للعودة الى بلادنا ، نجد أن الأمل في خلق عالم أفضل هو ما يجعل منظمتنا كما قلت تعتمد على المبادئ الثلاثة التي أشرت اليها في بداية هذه الدورة ، وهي مبادئ العدالة والحرية والسلم .

ومع ذلك ، ومهما كانت نتائج أعمالنا نؤمن بأن هذا ليس وقت تحديد خلافاتنا بل تسوية تلك الخلافات . ولذلك تعرب افريقيا عن أملها ، انه حينما نجتمع في العام القادم لاستئناف مناقشاتنا ، لن يسمح أحدنا بتغلب المصالح الفردية على المصالح الجماعية .

وحتى يحين ذلك الوقت ، اسمحوا لى أن أعبر ، بالنيابة عن المجموعة الافريقية ، عن امتناننا لكافة الوفود لما أظهرته من كياسة ، حتى عندما أدى تعقّد المشكلات الصعبة الى عدم جعل العلاقات بيننا بسيطة دائما .

وفي الختام أود أيضا أن أضيف الى الاشادة بكم اشادتنا بالأمين العام السيد كورت فالدهايم ونائب الامين العام السيد موريس ، وكافة العاطلين معهم ، المترجمين الفوريين والتحريريين والسكرتيريين وموظفي الوثائق والفنيين بكافة انواعهم وجميع من نراهم ومن لا نراهم . وجميعهم يستحقون شكرنا العميق على جهودهم التي لا تكل في خدمة الجمعية العامة .

ولن أنسى الرجلين اللذين رأسا اجتماعات مجلس الامن حين اجتمع خلال هذه الدورة عندما اجتمع ، بناء على طلب المجموعة الافريقية ، لمناقشة مشكلة افريقيا الجنوبية وهما سفير الكاميرون وسفير استراليا . نود أن نشكرهما لتكريس مواهبهما وخبرتهما للمساعدة في الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصرى .

ان أوثانت الامين العام الثالث للامم المتحدة قد رحل عنا بعد أن ترك لدينا رسالة خالدة من السلام والاخوة ، وهما المثالان اللذان سادا حياته بأكملها . وأود من كافة الوفود أن تتأمل في ذلك التراث النبيل الذى خلفه .

وأود يا سيادة الرئيس أن أطلب من سيادتك ومن كافة الممثلين أن تقبلوا التمنيات الطيبة للمجموعة الافريقية من أجل عام من السلام والاخوة يتمتع فيه الجميع بالحرية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعطى الكلمة الآن للسيد رئيس مجموعة الدول الآسيوية ، السيد روسيدس من قبرص .

السيد روسيدس (قبرص) : السيد الرئيس ، في ختام هذه الدورة وكريسمس للمجموعة الآسيوية ، أود أن أعبر عن تقديرنا العميق لفاعلية وحكمة قيادتك وصراحة مبادراتك، التي أدت الى صراحة مماثلة فيما دار بعد ذلك من مناقشات حول موضوعات حيوية مثل موضوع تقوية دور الامم المتحدة . ومن تلك المناقشات برز التأكيد ، في جملة أمور ، على الحاجة الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ان اخلاص وصراحة المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع قد أدت الى اختتام هذه الدورة للجمعية العامة بروح من التعاون المفعم بالأمل .

وتحت قيادتك الحكيمة ، سيادة الرئيس ، فرغت كافة لجان الجمعية من أعمالها في الوقت المحدد ، وبصورة مرضية أيضا . وبالنيابة عن المجموعة الآسيوية ، أود أن أعبر عن امتناننا العميق لسيادتك ، سيادة الرئيس ، لاسهامكم البارز في الامم المتحدة وفي مستقبلها .

وبهذه المناسبة أود أيضا أن أشيد بالامين العام السيد كورت فالدهايم ولمجهوداته الهائلة من أجل تنفيذ احكام ومبادئ الميثاق وقضية السلام والعدالة في العالم .

كما نعرب عن تقديرنا العميق للسيد نائب الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية

العامه السيد مورس ، الذى يتصف بالقدرة والنشاط ، وبقية موظفي الامانة العامة لما قدموه من مساعدة لانجاز المهمة الصعبة التي اضطلعت بها الجمعية العامة .
وبهذه المناسبة أود أيضا أن أعبر عن امتناننا لرؤساء اللجان الرئيسية والعاملين بها الذين ساهموا في انجاح هذه الدورة .

وفي تقييم منجزات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، ربما كان العنصر الأكثر ايجابية هو الانتهاء من الموافقة على تعريف العدوان بعد سنوات طويلة من الجهودات غير المثمرة . وتكتسب تلك المنجزات أهمية كبيرة في ضوء حالات العدوان التي كانت بمثابة علامات مؤكدة على التدهور في مفهوم الأمن الدولي ذاته عن طريق الامم المتحدة .

وشمة علامة ايجابية أخرى، في أعمال هذه الجمعية تمثلت في الموافقة الاجماعية على قرارات ايجابية حول مواضيع دولية مثيرة للجدل . وفعالية هذه الموافقة الاجماعية تكمن فيما يعقبها من تنفيذ . وبهذه الروح ، واصلت الجمعية العامة أعمالها بطريقة بناءة وايجابية . فالمنجزات المتمثلة في تعريف العدوان ذات أهمية أكبر في ضوء علامات التدهور الاكيد في مفهوم الامن الدولي ذاته والنظام القانوني في هذا العصر .

ان الاثر العملي لتعريف العدوان ليتمثل في أنه يساعد ، دون التدخل في سلطة مجلس الامن التقديرية ، في تحديد أعمال العدوان بموجب الميثاق ، بيد أنها تكون ذات فائدة عملية ضئيلة لتحقيق الأمن الدولي اذا لم تنفذ قرارات مجلس الامن ، ذلك لأن تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وخاصة قرارات مجلس الامن ، تمثل الوظيفة الاساسية للامم المتحدة ، وهي صيانة السلم والامن الدوليين ، وذلك هو جوهر وجود الامم المتحدة ذاته .

ولهذا السبب ، فان الميثاق في المادتين ٤١ و ٤٢ يشير الى لزوم ذلك التنفيذ . ومما يذكر بهذه المناسبة أن من الأمور ذات الأهمية البالغة أن يتم التمسك بالميثاق كما هو بفعالية ، ان أن الاحباط الطويل الناجم عن عدم التنفيذ قد يؤدي الى التشكيك في سلامة الميثاق . بيد أن المسألة على أي حال مسألة تنفيذ ، ومسألة تنفيذ قرارات الامم المتحدة قد أثيرت عند مناقشة مسألة تعزيز دور الامم المتحدة . فقد كان هناك شعور عام بأن عدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة يؤثر على سلطة وهيبة ومصداقية المنظمة ذاتها ، مما ينتج عنه آثار ضارة بالدول الاعضاء والسلم الدولي .

فالدول في العالم أجمع تقف على حافة عصر تاريخي جديد سوف يكون عصرا من التقدم في عالم يسوده العقل والأمن يستحق من خلال القانون الدولي أو عصر من التدهور والفوضى .
ان الامين العام السابق قد ترك تراثا حذر فيه العالم في هذا الصدد ، كما أن الأمين العام الحالي قد استرعى الانتباه الى الأخطار المقبلة ، وحذرنا من تلك الاخطار بنفس المسـروح او مضمونها أننا نعيش وسط حالة من التوازن الدقيق الهش . وقد لاحظ ذلك رجال دولة معاصرين في دول كبيرة ، وتحدثوا قائلين ان العقد التالي سوف يكون عقدا من النشاط الانساني الخائى او عقدا من التدهور والانحطاط .

لقد تأكدت الحاجة الى روح جديدة من التكافل لكي يمكن تجنب الفوضى السياسيــــــــة والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن التحكم فيها . وفي وجه اصوات التحذير من مصادر مؤهــــــــلة للتحديث حول الموضوع ، هل يمكننا نحن أعضاء الامم المتحدة ان نعود لبلادنا مقتنعين بأن بقاء الجنس البشرى ليس مهددا بالخطر ، وفي المستقبل القريب ؟ .

وانني لا أود أن أبدو وكأنني أشير احساسا بالتشاؤم ازاء التوقعات الحسنة في ختام هذه الدورة للجمعية العامة . ومع ذلك ، فمن الضروري أن ننظر الى الواقع ، والواقع الصارخ ، من الزاوية المناسبة ، ونحاول تحسين الأوضاع الحالية في العالم بتحسين عمليات الامم المتحدة بصورة اكثر تصميميا وايجابية ، حتى يمكننا أن نتطلع الى الامام عندما يمكن أن تصبح هذه المنظمة بالفعل منظمة عالمية تستطيع أن تكفل السلم والامن الدوليين والتقدم في العالم .

وبهذا الأمل ، اسمحوا لي سيادة الرئيس ، أن أشكركم مرة أخرى لقيامكم هذه الدورة للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة للسيد بيتر فلورين ، من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، للتحديث باسم البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، يشرفني ، نيابة عن مجموعة الدول الاشتراكية لأوروبا الشرقية ، أن أتوجه اليكم شخصيا بامتناننا الصادق للطريقة الحكيمة والمتبصرة والكفئة التي أدركتم بها أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي اتخذت خلالها قرارات عديدة هامة . ويفضل نشاطكم وحسكم السياسي وقدراتكم كرجال دولة ، تمكننا من أن ننتهي بطريقة موفقة من النظر في جدول أعمال موسم وهام لهذه الدورة .

كذلك نود ان نعرب عن امتناننا لنواب الرئيس ولرؤساء وأعضاء كافة اللجان . واننا نتوجه بالشكر الى الامين العام السيد كورت فالد هايم ومساعديه وكافة موظفي الامانة العامة الذين نراهم والذين لا نراهم ، والذين عملوا بلا كلل للوصول بأعمالنا الى نتائج ناجحة .

ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة قد انعقدت في فترة متميزت

بحدوث مزيد من التقدم في عملية الانفراج الدولي . وهذه العملية التي تستجيب لمصالح كافة الشعوب والدول قد ازدادت نموا واتساعا . ونتائج الاجتماعات الاخيرة بين زعماء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذا بين الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي **ليونيد بريجينيف** ، والرئيس الفرنسي جيسكار ديسكان لها أهمية خاصة بالنسبة للأمن والسلم الدوليين والتفاهم وتنمية التعاون بين هذه البلاد . ان التقدم الذي أحرز في اطار العلاقات الدولية قد أدى الى خلق ظروف ملائمة لقيام أنشطة الأمم المتحدة على أساس ميثاق الأمم المتحدة . واننا نعتقد أن نتائج الدور الحالية دليل على ذلك .

وبالفعل ، فإنه من أول أعمال الدورة التاسعة والعشرين كما نعلم ، قبول بنغلاديش وغينيا بيساو وغرينادا أعضاء في هذه المنظمة . ان دورة الجمعية العامة هذه قد أصدرت قرارات مختلفة في مجالات حاسمة كمجال التعاون الدولي ، وهي القرارات التي سوف تساهم في زيادة الانفراج الدولي وتساهم في حل المشاكل على أساس من المساواة في السيادة ومن الواقعية . ومن بين هذه القرارات نجد بلاشك قرارات كالقرار الذي ينص على اعداد اتفاقية عن حظر اية أعمال يكون مسن شأنها التأثير على البيئة والمناخ لأغراض عسكرية أو أغراض أخرى تتنافى مع صون الامن الدولي ورفاهية الانسان وصحته ؛ والقرار الذي ينص على اعداد للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ؛ والقرار الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وقرارات أخرى تهدف في نهاية الامر الى وقف سباق التسلح ، وبصفة خاصة التسلح النووي .

وقد ساهمت الدورة الحالية الى حد كبير في حل مشكلة الشرق الاوسط ، باصدارها لقرارات هامة للغاية حول مسألة فلسطين ، باشتراك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أصبح من الواضح بدرجة أكبر أن سلاما عادلا ودائما في الشرق الاوسط انما يقتضي القضاء على أسباب التوتر الذي يسود المنطقة . واننا نشارك رأي غالبية الدول الأعضاء التي ترى أنه ليس في الامكان التوصل الى هذا السلام الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وضمن الأمن واستقلال كافة بلدان المنطقة ، واحترام الحقوق القومية لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته هو .

ونعرب عن أملنا في أن ينجح مؤتمر السلام في جنيف ، الذي تطلب الدول الاشتراكية والدول العربية انعقاده فورا ، في اقرار سلم عادل ومستقر في المنطقة

ويخلق القرار الذى صدر عن الجمعية العامة بشأن قبرص ، بالاضافة الى قرارات مجلس الأمن
حول هذه المسألة ، أساسا سليما لتسوية سريعة وعادلة لمسألة قبرص بما يكفل احترام سيادتها
واستقلالها وسلامة أراضيها .

ويتعين على منظمة الامم المتحدة ان تستوحي أعمالها من الرغبة في الدفاع عن المصالح
والحقوق المشروعة لشعب قبرص .

وفي أنشطتنا المقبلة ، وبروح من أهداف ومبادئ الميثاق ، يتعين علينا أن نولي اهتماما
خاصا بتعريف العدوان الذى ووفق عليه في الدورة الحالية .

واعتماد الامم المتحدة لقرارات في الميدان الاقتصادى والاجتماعي وفي ميدان القانون
الدولي ، قد أكد ارادة المنظمة في أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات التاريخية للتطور الدولي وعزمها
على المشاركة بنصيب عادل . ومن المؤكد أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى صدر عن
هذه الدورة سوف يكون له أثر ايجابي ليس فقط على أعمال الامم المتحدة ، ولكن أيضا على التعاون
الاقتصادى الدولي بين الدول في مجموعه وعلى أساس من العدالة .

كذلك صدرت قرارات هامة ضد الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى . والقرارات
الذى صدر بأغلبية ساحقة والقاضي بحرمان الحكم العنصرى في بريتوريا من حق التحدث باسم
شعب افريقيا الجنوبية ، لدليل على عزم منظمنا على وضع حد فورا لانتهاك المبادئ الاساسية
لميثاق الامم المتحدة .

والسياسة العامة التي تتبعها الحكومة البرتغالية الجديدة قد رفعت عن هذه الجمعية عبئا
ثقيلًا وفتحت الطريق أمام حل عادل لمشاكل تصفية الاستعمار المتبقية - وفقا لرغبة وتطلعات الشعوب
الافريقية .

وتتأجج هذه الدورة تؤكد أن الانفراج الدولي لا يخدم ليس فقط ضايا السلم والأمن
الدوليين ، وانما أيضا النضال العادل الذى تخوضه الشعوب المضطهدة التي ما زالت ترزح تحت
نير الاستعمار .

ونلاحظ بارتياح التعاون المتزايد بين البلدان الاشتراكية والبلدان غير المنحازة .
وبانما عملية الانفراج الدولي وتأييد التعاون السلمي العادل بين الدول ، نوفر الظروف
المطلوبة لأنشطة أكثر فائدة تضطلع بها منظمة الامم المتحدة .
وتتعلق المهمة التي في انتظارنا الآن بتنفيذ القرارات الهامة التي صدرت عن الدورة
الحالية .

ان عام ١٩٧٤ قد أوشك على الانتهاء . ومن الضروري أن نبذل كل ما في وسعنا حتى نتأكد من تتويج العام الجديد ١٩٧٥ بنجاح جديد يضمن السلم والامن الدوليين والتعاون لصالح كافة الشعوب .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة لرئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، فخامة السيد راؤول سكلات من هايتي .

السيد سيكلات (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحو لى ، باسم وفود أمريكا اللاتينية وباسمي شخصيا أن أشكركم على الطريقة التي أدرتم بها أعمالنا ومناقشاتنا ، لقد توليتم مهمة دقيقة ، مهمة رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في وقت بدأ العالم يتساءل فيه عن مدى سلامة النظام الاقتصادي الذي وثق فيه العالم حتى الآن ، في وقت تشير فيه الاحتياجات التي يلزم تلبيتها ، اتجاهات لالتماس حلول وقائية أو دفاعية عن طرف واحد لهذه المشاكل . لقد تحملتم تلك المسؤوليات الصعبة بحكمة كبيرة . وبفضل صفاتكم كرجل دولة ، تجعل منكم شخصية دولية عظيمة ، نجحتم في أن تحتفظوا بنوع من التماسك داخل هذه الجمعية العامة بالرغم من المصالح المتعارضة لايجاد حلول مشتركة سواء كان ذلك لمساعدة هندوراس أو بنغلاديش اللذين اجتاحتها الفيضانات المدمرة ، أو الشعوب السوداء التي لا زالت ضحية التمييز العنصرى . ان القرارات التي صدرت بقيادتكم كالقرار الخاص بنزع السلاح ونزع السلاح النووي من بعض المناطق الجغرافية ، وهي مسائل تمت دراستها في اللجنة الاولى برئاسة أحد أبناء أمريكا اللاتينية العظماء - صديقي السفير أورتييس دي روزاس - كانت لها آثارها العميقة ونتائجها الطيبة على رخاء ورفاهية مليون من البشر في العالم بأكمله .

ولكل هذه الاسباب ، فان وفود أمريكا اللاتينية تود أن تعرب لكم عن تهنيتها الصادقة وامتنانها . انها تود أيضا ، عن طريقي ، أن تعرب لكم عن سعادة السيد كورت فالدهايم ، ومعاونيه المباشرين ، وبصفة خاصة مساعد الامين العام للشؤون السياسية والجمعية العامة الذي لا يكل ، السفير برادفورد مورس وللمترجمين الشفويين ، ولباقي موظفي الامانة العامة كم تقدر المساعدة المفيدة التي تمد موها بكل صبر ومجاملة من أجل انجاح الدورة التاسعة والعشرين .

ومن هذه المنصة ، وباسم مجموعة أمريكا اللاتينية وباسم وفدى ، أود أن أعرب عن تقديرنا وتهانينا الحارة لرؤساء اللجان ، وأعضاء المكاتب ولكل تلك الوفود التي كرست جهودها خلال هذه الدورة لقضية العدالة والتعاون . ونعرب لهم عن أفضل تمنياتنا بالرخاء والسلام والسعادة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة لرئيس مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، سعادة السيد ايونفويوبلاجا من ايطاليا .

السيد بلاجا (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، بينما أوشكنا على الانتهاء من اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، يسعدني ويشرفني أن أتوجه اليكم بشكر مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى . ان انتهاء الدورة ليس وقتا مناسبيا لوضع كشف للأعمال التي قمنها . ووقت اختتام الجمعية ليس ، في رأينا ، هو الوقت المناسب لاعداد ميزانية تفصيلية بالأعمال التي تمت . والوقت غير كاف حتى لكي نستعرض ، ولو بصورة عاجلة ، الانشطة التي تمت خلال هذه الشهور الثلاثة من النشاط المكثف . حقا لقد كانت دورة هامة ؛ وقد اتخذت قرارات هامة حول قضايا صعبة ودقيقة . وقد وجه السيد الأمين العام انتباهنا ، في أغلب الاحيان في تقاريره ، الى أن منظمنا لا يمكن أن تكون لها سوى السلطات والاهمية التي تمنحها اياها الدول المكونة لها .

وبالفعل ، فان منظمنا ، بعالمية رسالتها ، مرآة للعالم حقا ، وتمثل الضمير الجماعي للجنس البشرى بأكمله . بيد أن هذا العالم ، وهذا الجنس البشرى ، اللذان يبحثان عن حلول جديدة للمشاكل القديمة والجديدة التي تظهر بكافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان والمسائل السياسية يمران بعملية تحول سريع وعميق . والاتجاه المقبل للتاريخ سوف يتوقف على حد كبير على درجة نجاح دول العالم في ايجاد حلول عادلة لهذه المشاكل .

وما من محفل أفضل من الجمعية العامة للمقارنة بين الآراء ، واقامة حوار بناء بين كافة البلاد حول الموضوعات الجارية الملحة . وهذا البحث ، الذي يتم صراحة ، بل وأقول بحرارة ، يعكس صدق قناعات وأهداف كل منا ، وهذا يوجب ، من وجهة نظرنا ، الملامح الاساسية لأعمالنا هذا العام .

وفي ادارة أعمال هذه الدورة الهامة ، قدمتم يا سيدى الرئيس الدليل على التفاني الذي لا يكل والديناميكية والمجاملة والصبر . وفي قيامكم بمهمة كانت في بعض الاحيان صعبة للغاية . كسفتم مرة أخرى عن الصفات والمواهب التي جعلت منكم رجل الدولة البارز والديبلوماسي الذي نعرفه ، وقد أدى كل ذلك الى انتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه الجمعية . ومجموعة الدول التي أتحدث باسمها تعبر لكم عن شكرها الصادق والودى لكل ذلك .

كذلك أود أن أشكر كافة نواب الرئيس الذين شاركوا معكم في مسؤولية تسيير اعمالنا .

كذلك نعبر عن امتناننا للأمين العام السيد كورت فالدهايم . فالجهود المستمرة التي يبذلها لايجاد حلول للمشاكل التي تواجه منظماتنا وتصميمه الشديد في التماس الطرق والوسائل التي تسمح لمنظماتنا بالقيام بمهمتها على وجه أفضل ، تعتبر بالنسبة لنا مثالا وتشجيعا .
ولا أستطيع انهاء كلمتي ، سيدى الرئيس ، دون أن أشكر معاونيكم ، وجميع موظفي الأمانة العامة ، وبصفة خاصة مساعد الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة السيد مورس ، وللمترجمين الفوريين والسكرتاريين وموظفي الأمن ، ولا أريد أن أنسى أحد ، وبذا أقول جميع الذين ساعدوا - بفضل عملهم المستمر ومثابرتهم - في انجاح هذه الدورة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة ، لكي أتوجه اليكم وإلى كافة الوفود بأفضل تمنياتنا لكم بمناسبة اقتراب العام الجديد ، آمليين أن يكون ، عاما من التقدم على طريق السلام والعدالة للجميع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، أعطي الكلمة

الآن للسيد كوه من سنغافورة .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، ان وفود

اندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا ، ووفدي ، الاعضاء الخمسة في رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، تود أن تعبر بايجاز عن مشاعرها نحوكم .

لقد كانت هذه الدورة من دورات الجمعية العامة دورة حافلة وهامة . وفي بعض الاحيان ،

كانت مداولا تنا مكثفة وساخنة . وخلال تلك المداولات ، ترأست اجتماعاتنا بهدوء وجمال يشيران

الاعجاب . وبذلك حافظت على جلال هذه الجمعية الموقرة . ولكل ذلك نعرب لك جميعا عن تقديرنا

الحار . في بعض الاحيان اختلفنا حول قضايا هامة في هذه الدورة ، ولكنني على ثقة بأن في امكاننا

جميعا ان نتفق ، مع رئيس وفد الفلبين حين وصفك قائلا بأنك " رئيس ثوري " ونحن لاحظنا

ان رئاسة الجمعية العامة بعدك لن تكون كذلك مرة أخرى .

وفي النهاية ، سيدى الرئيس ، أود أن أعبر لك ولشعب الجزائر الشجاع عن أفضل تمنيات

الوفود الخمس الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعطي الكلمة الآن لسعادة السيد صلاح الزعيمسي من المغرب ، الذي سوف يتحدث أمام الجمعية العامة باسم المجموعة العربية .

السيد الزعيمسي (المغرب) (الكلمة بالعربية) : سيدي الرئيس ، في نهاية أعمال هذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يسعد وفد المملكة المغربية أن يتكلم باسم المجموعة العربية ، الذي يتشرف المغرب برئاستها هذا الشهر ، ليعبر باختصار عن المشاعر التي تخالجنا في هذه اللحظة .

لقد عالجت الدورة التاسعة والعشرون عددا من القضايا الدولية الهامة ، التي تمس مباشرة سلام العالم وأمنه ، واتخذنا ، خلال هذه الدورة ، عددا من القرارات ذات الأهمية الكبيرة . وتكفي هنا الإشارة إلى القرارات المتعلقة بقضايا التحرر والقضاء على التمييز العنصري ، والقضايا التي تتعلق بالمشاكل الاقتصادية ومشاكل التنمية ، تلك المشاكل التي أحلناها على الدورة الاستثنائية السابعة التي ستعقد في أيلول / سبتمبر القادم .

وأود أيضا ان اشير الى مقرراتنا في ميدان نزع السلاح وصيانة السلام العالمي والاستخدامات السلمية من الشكوف العلمية ، وكذا قراراتنا في موضوع حقوق الانسان والقضايا الاجتماعية . ويمكننا القول أن هذه الدورة كانت دورة استعرضنا فيها الماضي وصححناه . لقد قامت الدورة التاسعة والعشرون لجمعيةنا العامة بتصحيح الماضي ، في معالجتها لقضية فلسطين ، عندما قررت بعد سنوات طويلة بحث هذا الموضوع بحثا منفصلا عما يسمى بأزمة الشرق الاوسط . لقد عالجتنا هذا الموضوع في اطاره الصحيح ونرجو أن يؤدي ذلك في النهاية الى التوصل الى حل حقيقي لهذه المشكلة . وصححت الجمعية العامة أيضا موقفها عندما دعت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، كي تشارك مشاركة فعالة في أعمال هذه الدورة ولتدلي بدلورها في قضايا العالم غير المتصلة بمشاكلها هي ، متحملة بذلك مسؤوليتها الدولية . وصححت الجمعية العامة موقفها كذلك فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية ، فقضت على الوضع الشاذ الذي كان يقضي بمشاركة وفد دولة رفضت الجمعية وثائق تفويضه . ولا ننسى أيضا ان الجمعية العامة في دورتها هذه ، قد صححت موقفها فيما يتعلق بمشكلة الصحراء ، عندما لاحظت الجمعية ان الطريقة التي تتم بهيئة تصفية الاستعمار في ذلك الجزء من العالم تتنافى مع روح القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة . وقبل أن اختتم كلامي أود أيضا أن اشير الى المسائل الاقتصادية والتي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي وافقت عليه الجمعية ، وأشير أيضا الى القرار المتعلق بتأسيس لجنة تعنى باعادة النظر في الميثاق . وفي هذا الصدد ، نأمل أن تستطيع الجمعية العامة الموافقة على تشكيل هذه اللجنة .

وعلى الرغم من أن اعمالنا قد اتسمت احيانا بشيء من الحدة في النقاش والحماس المفرط فسي معالجة موضوعات معينة ، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر احيانا فيما يتعلق بطرق حل المشاكل الدقيقة التي درسناها ، فاننا ان نتطلع الى مستقبل أفضل ، فكلنا أمل بأن ما حدث قد حدث بروح ايجابية وان اختلافاتنا لن تؤثر بأي حال من الاحوال في نجاح محاولات زيادة فرص السلام والا من الدوليين في جميع أنحاء العالم ، لاننا لا زلنا مقتنعون بأن الطريق لا زال طويلا ، وان المهمة لازالت شاقة .

ومن دواعي افتخار المجموعة التي أتحدث اليوم باسمها ، أن أقول ، أن الفضل الأكبر

في توصلنا الى ما حققناه من تقدم خلال هذه الدورة انما يرجع اليكم يا سيادة الرئيس ، يرجى
الى قياد تكم الحكيمه وموضوعيتكم ، وروح الموضوعية والانصاف التي تتمتعون بها ، والى اتصافكم بما يمكن
ان نسميه باللباقة في معالجة كافة الموضوعات الامر الذي يسر لنا اتمام النظر في جدول أعمال مشحون
بالقضايا الصعبة .

وتود المجموعة العربية ايضا توجيه الشكر الى الامين العام ومساعد الامين العام والى جميع
موظفي الامانة العامة ، الذين تعاونوا معنا بصبر وساعدونا في الاضطلاع بمهمتنا . لقد أعدوا
كسيرا من الوثائق ، يتزايد عددها وحجمها سنة بعد أخرى .
وأخيرا ، فان المجموعة العربية تتوجه بالشكر والامتنان لكافة الوفود الصديقة الاخرى ، لروح
التعاون والتفاهم التي سادت أعمالنا جميعا وانتهت بنا الى القيام بمهمتنا كاملة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعطى الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية
بوصفه ممثلا للبلد المضيف .

السيد ساكلى (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : الآن وباقترب
هذه الدورة من نهايتها ، يشرفني أن أقول كلمة وداع باعتبارى ممثلا للدولة المضيفة .
لقد كانت هذه الدورة دورة نشيطة وشارت حولها مناقشات كثيرة ، دورة سوف تبقى فسي
ذاكرتنا . ومن بين النتائج الطيبة لعملا ان الروابط الشخصية والمهنية التي نعمل على انحاءها
تساعد في الربط بيننا . وقد كان الارتباط الوثيق بيننا خلال الشهر الثلاثة الماضية ، تجربة
غنية مجزية بالنسبة لي . وان نفترق اليوم ويعود كل منكم الى بلده في شتى أنحاء العالم ، فسوف
يعود مصحوبا بأحر التمنيات من جانب حكومة بلادي ومن جانب وفد بلادي ومني شخصيا .
وأود أن أحبي رئيسنا السيد بوتفليقة لتكرسه وللمساعات الكثيرة التي أمضاها في توجيه
مداولاتنا ، وأود أن أحبي أيضا الأمين العام ومساعد الامين العام السيد موريس ، وكذلك موظفي
الامانة العامة على ما قدموه دون كلل من خدمات لمنظمتنا . وأرجو لكل منكم رحلة طيبة وراححة
يستحقها فعلا ، وان نعود لكي نستأنف أعمالنا ، في عام جديد من السلم والسعادة .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانكليزية) : حيث أنه قد أتاحت للبارودى، فرصة العمل في هذه المنظمة ، منذ أن أنشئت في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ .

وان نلاحظ أن البارودى قد عرف جميع الرؤساء السابقين للجمعية العامة وثلاثة أمراء عامين لهذه المنظمة ،

فقد توصل الى الاستنتاج التالي الذى لا يمكن ضحده :

كان الأمين العام وكافة موظفي الامانة العامة ، على قد كبير من الروعة ، خلال الدورة التاسعة والعشرين ، ولكنك يا سيدى ، الرئيس ، كنت بارعا حقا .
اعرب عن حبي وتمنياتى الطيبة لكم جميعا .
عاشت الأمم المتحدة)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : السيد الأمين العام ، أصحاب السعادة ، سياداتي

سادتي ، بالرغم من أني قد اردت، القاء خطاب اغتامي ، إلا أن الاغلبية قد املت غير ذلك ، كما أن القرار الاجماعي الذى لا سبيل الى تغييره بتعليق الدورة التاسعة والعشرين ، بدلا من اختتامها ، قد حالت دون رفيتي العادية والطبيعية والمشروعة في مشاركة مشاعري وافكارى معكم وبين امكانية اجراء ذلك فعلا . وآمل أن تتاح لي الفرصة في مناسبة أخرى . وحقيقة الامر ، يتعيّن أن أقول أنني لست آسفا بصفة خاصة لتوصلكم الى هذا القرار . ففي اعتقادى في الواقع اننا قريبون جدا من الاحداث مما يمكننا من التأمل فيها مليا ، بل وقريبون جدا من الحقائق مما يمكننا من تقييمها بموضوعية .

وفي انتظار اعداد طريقة جديدة ، اكتفي بطريقة نجحت في الماضي ، وسوف أحذو حذو سلفي ، الرئيس ليوبولد وبينيتس ، بكل ما كان يتسم به من رزانة .

ومن ثم ، اسمحوا لى قبل تعليق هذه الدورة ، أن أعرب لكم جميعا في بضع كلمات ، ومن كل قلبي ، عن شكرى لكم لما قد تموه من تعاون ، وبدونه لكان من غير الممكن لي بالتأكيد أن اضطلع بالمهمة التي تفضلتم بتكليفى بها ، واستطيع أن أقول أنها كانت في الواقع مهمة صعبة للغاية . الواقع أن عملنا لم يكن دائما بالعمل السهل ، بل أستطيع القول ، ويلقى ذلك قبـول

الجميع ، ان مناقشاتنا كانت مفعمة جدا بالحيوية ، ذلك لأن المشكلات التي عرضت على هذه الجمعية تثير ، ولذلك ما يبهره ، أكثر من مجرد اهتمام بلادنا ، ومن المؤكد اننا حاولنا جميعا أن نكون جديرين بالمثل العليا التي قامت عليها الامم المتحدة .

والامم المتحدة تسير على طريق طويل ، ويتعين عليها ان تفعل ذلك لتحقيق الاهداف الموكولة اليها . وقد يقال بان هذه الدورة تمثل مرحلة قصيرة فقط على هذا الطريق ، ولكنها لا زالت تمثل مرحلة .

وفي مجالات حساسة عديدة أمكن احراز تقدم لا يمكن انكاره . ولا شك أن المنظمة قد وضعت أساس العمل اللازم للدورات القادمة ؛ ومن ثم تمثل هذه الدورة جزءا من كل مترابط ، نحاول فيه ان نعد لمستقبل أفضل للبشرية جمعاء .

وقد كرس الامين العام ، كما تعلمون ، جهودا ، دون كلل ، لاداء واجبه بجانبى ، والذي يزيد من دلالة هذا التكرس واهميته الفطنة التي يتمتع بها .

والسيد مورس ، قد اصبح صديقا لي الآن ؛ وقد بذل جهودا مضية ليلا ونهارا ، على رأس فريق فذ لا يكون موظفو الامم المتحدة انفسهم قد اكتشفوا بعد ميزات وصفاته .

وأود ان اعرب عن امتناني الكامل ايضا لاعضاء المكتب ، الذي اثبتوا بلا استثناء اخلاصا يستحق مني كل تحية .

وربما رأى البعض منهم ، انه من غير المفيد وضع جميع ما يقومون به من أعمال وما لديهم من اخلاقيات داخل اطار الدورة التاسعة والعشرين ، الذي حاولنا ان نجعل منه كلاً متسقاً ؛ بيد انهم قاموا بتنفيذ ما طلب منهم بل واكثر منه .

أود أن أعرب عن شكري كذلك لكافة موظفي الامانة العامة ، الذين نراهم ولا نسمعهم أبدا والذين نسمعهم ولا نراهم أبدا - وعامة القائمين بالترجمة الفورية الذين ساهموا بتفانيهم التقليدي في عملنا . وربما يكون من نافلة القول ان نذكر اننا ندين لهم بالكثير ، ولكننا ندين لهم بالفعل ، بالكثير ، ان يبذلون جهودا كبيرة للمساعدة في تحقيق الفهم المتبادل ، والتبادل المفيد للأفكار والافكار . ودورهم ، وان يكن متواضعا ، يستحق اشادة خاصة وأفعل ذلك بسرور خاص لانني كنت أعتمد عليهم ، بحكم مسؤوليتي ، أكثر من أي واحد هنا ، وعولت على صبرهم وعلى مساهمتهم في مجهوداتنا المشتركة .

ولن أنسى الصحافة . فللمرة الاولى منذ ان جئت الى هذه المنظمة ، ولدى انطبــــــــــــــــاع الآن بأنه انقضى على ذلك وقت طويل ، اعطت الصحافة الامم المتحدة الاهمية التي تستحقها . ولا يهم ان بعض الحقائق قد شوهدت ؛ وبعض الحقائق قد جردت من الحقيقة وبعض الاشياء الواضحة قد حولت الى اشياء فامضة . فأهم شيء هو ان الدورة اثارت اهتمام الجميع . وكان اخصائيو الاعلام في الماضي يقولون : " لا أطلب منكم أن تتحدثوا بالخير أو بالشرعني . ولكنني أطلب منكم أن تعرفوا اسمي بلا اخطاء هجائية " .

واعتقد انه في امكاني أن أقول أن الامم المتحدة لم تعد ملكا لمن يعملون هنا دون غيرهم . بل اصبحت الشغل الشاغل للشعوب - واصبحت موضع اهتمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره . ومن دواعي سروري الشخصي انني كنت جزءا من هذه اليقظة . وكان طبيعيا ان يتوقع ذلك مني العاملون معي ، وانني أشكرهم من كل قلبي .

وسوف تكون هذه الدورة دورة تاريخية ودورة بارزة ، ولكنني اعرف أن التاريخ لا يكتب فسي الوقت الحاضر . وقد تعتبر هذه الدورة ثورية ، ولكنني أعرف أن التطور ، مثل الثورة ، لا يمكن الحكم عليه الا من خلال النتائج . وسوف يتاح لنا الوقت الكافي لنفكر مليا في كافة الاحداث التي عشناها عن قرب ولنستخلص منها النتائج المناسبة .

ولكن طالما ستتاح لي الفرصة في يوم من الايام ان اتحدث معكم عن النتائج التي أكون قد توصلت اليها - واعول على تسامحك الآن هنا - لانني سوف أكون كما كنت دائما صريحا ، أسمي الأشياء بمسمياتها - وختاما هل لي أن أعرب ، مع اقتراب الاعياد والعام الجديد ، عن أفضل

تمنياتي بالصحة والسعادة ، والرفاهية . واود ايضا ان اعرب ، من خلالكم ، للشعوب التي تمثلوها ، عن نفس المشاعر . وبعد هذه الدورة المضنية حقا ، استطيع أن أفهم تماما واشـارك رغبتكم جميعا في راحة نستحقها تماما ، وسوف تسمح لنا الراحة هذه بأن نستأنف أعمالنا في جـو خال من التوتر ، يسوده تفائل متجدد .

اصحاب السعادة ، سيداتي وسادتي ، وفقا للقرار الذي توصلتم اليه منذ فترة قصيرة ، لا يبقى لى الا أن أعلن عن تعليق الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ٢٢